الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير
رقم:.....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم التسيير
تخصص: الإدارة المالية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمـــي

إعداد الطالبتين:
سعيد عزيزة
توميات خلود

تحت عنوان

واقع التزام البنوك الجزائرية بمعايير الملاءة المالية وفقا لتوصيات لجنة بازل
دراسة حالة – بنك التنمية المحلية BDL.

لجنة المناقشة:

د. بيصار عبد المطلب	جامعة المسيلة	رئيســا
د. قروش عيسى	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د. بركاتي حسين	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019م – 2020م

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا لنور العلم وميزنا بالعقل الذي يسير طريقنا، وأعطانا من موجبات رحمته الإرادة والعزيمة على إتمام عملي هذا، نحمدك يا رب حمدا يليق بمقامك وجلالك العظيم.

أما بعد، ومن باب من لم يشكر الناس، لم يشكر الله، واعترافا مني بالفضل وتقديرا للجميل، ليسعني وأنا انتهي من إعداد هذه المذكرة إلى أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى:

أستاذي ومشرفي الأستاذ قروش عيسى على قبوله الإشراف على هذه المذكرة ولما منحه لي م نوقت وجهد وتوجيه، والإرشاد وتشجيع، ودعم لنجاز هذا العمل.

عرفاني الأكيد وامتناني إلى كل زملائي الذين كانوا عونا لي وزرعوا

تشجيعاتهم المتواصلة وحرصهم الدائم على إتمام هذه المذكرة، فلهم مني كل الشكر وتقدير.
إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بسؤاله.

فأملي أن يرق هذا العمل إلى تطلعات كل هؤلاء، ويستجيب إلى شروط البحث العلم، ويصل إلى الغاية التي رسمت له في بدايته.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

عزيزة وخلود

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع:
إلى مدرسة الحب والوفاء والحنان،
إلى التي جعلت تحت أقدامها الجنان،
إلى ضياء قلبي ونور حياتي، زهرة

بيضاء كلما ابتسمت ذهب عني العناء
....أمي الحبيبة.

إلى الذي أتشرف بحمل اسمه، إلى
الذي أفتدي بخطوات رسمه عينا سهرت
ويدا تعبت، زرعت وحق لك الحصاد
....أبي الحبيب.

إلى أحباء قلبي وأشقاء روحي إلى
إخوتي.

إلى أصدقائي وزملائي ورفيقات دربي
بسمة هاجر سلاف ونادية.

إلى كل من حملهم قلبي ولم تسعهم
هذه الأسطر البسيطة.

عزيزة وخلود

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	**I**
الإهداء	**II**
فهرس المحتويات	**IV**
فهرس الجداول	**VII**
فهرس الأشكال	**IX**
مقدمة عامة	**أ - ج**
الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة	
تمهيد	**01**
المبحث الأول: عموميات حول المخاطر	**02**
المطلب الأول: المخاطر التي تواجه البنوك وإدارتها	**02**
أولا : مفهوم المخاطر والمخاطرة	**02**
الخطر لغة	**02**
الخطر في اصطلاحا	**02**
تعريف المخاطرة	**02**
ثانيا: المخاطر البنكية وأسبابها	**03**
1.تعريف المخاطر البنكية	**03**
2.أسباب المخاطر البنكية (المصرفية):	**03**
ثالثا: طبيعة المخاطر التي تواجه البنوك ومصادرها	**03**
تصنيف المخاطر المصرفية	**04**
1.المخاطر المنظمة	**04**
2. المخاطر غير المنظمة	**05**
3.مخاطر الأعمال	**07**
المطلب الثاني: إدارة المخاطر البنكية	**08**
أولا: تعريف إدارة المخاطر	**08**
ثانيا:أهداف إدارة المخاطر	**08**
المبحث الثاني : مدخل عام حول لجنة بازل	**09**
المطلب الأول: ماهية لجنة بازل	**09**
أولا : تعريف لجنة بازل وأسباب ظهورها	**09**
ثانيا: الأهداف الرئيسة وأهمية للجنة بازل	**10**
ثالثا: دور لجنة بازل	**10**
المبحث الثالث: الملاءة المصرفية من منظور لجنة بازل	**11**
المطلب الأول: مفهوم الملاءة المصرفية	**11**
المطلب الثاني: معيار كفاية رأس المال	**11**
أولا :مفهوم معيار كفاية رأس المال	**11**
ثانيا: تطورات معيار كفاية رأس المال	**11**

❖ معيار كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل 1	**11**
❖ معيار كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل 2	**15**
❖ معيار كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل 3	**16**
ثالثا: توصيات بنك الجزائر بخصوص الملاءة المصرفية	**18**
خلاصة الفصل الأول	**21**
الفصل الثاني: واقع الملاءة المالية في بنك التنمية المحلية BDL.	**22**
المبحث الأول: تقديم بنك التنمية المحلية BDL .	**23**
المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لبنك التنمية المحلية	**25**
المبحث الثالث: دراسة الملاءة المالية لبنك BDL	**29**
خلاصة الفصل	**31**
خاتمة	**32**
قائمة المراجع	**34**
ملاحق	**38**
ملخص	**40**

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الأوزان الترجيحية للعناصر داخل الميزانية حسب مقررات بازل.	13
02	معاملات التحويل للالتزامات العرضية حسب مقررات بازل	14
03	برنامج التعديلات على رأس مال البنوك وفقا لبازل 3	17
04	متطلبات رأس المال وفق مقررات بازل (3)	18
05	الميزانية جانب الأصول	24
06	الميزانية جانب الخصوم	25
07	خارج الميزانية	26
08	حسابات النتائج	27
10	الأرقام الرئيسية لبنك BDL	28
11	نسب الاحترازية لبنك BDL	29
12	الملاءة المالية في بنك التنمية المحلية	29

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تصنيف المخاطر المصرفية	05
02	الهيكل التنظيمي لبنك BDL	23
03	الملاءة المالية لبنك BDL	30

مقدمة

تمهيد:

مر الاقتصاد العالمي عبر التاريخ بأزمات مالية عالمية متعددة, انعكست مظاهرها على اقتصاديات دول العالم بدراجات متفاوتة، مما دفع الباحثين للتساؤل والبحث عن أسباب هذه الأزمات، وقد كان من نتائج ذلك توصل معظم الدراسات إلى أن أداء البنوك هو المحور الرئيسي لهذه الأزمات.

باعتبار أن الجهاز المصرفي أكثر الأطراف مواجهة وتضررا بمختلف أشكال الأزمات المالية, فإنها أصبحت محل اهتمام دولي لإيجاد معايير تمكنها من مواجهة هذه المخاطر مما يضمن لها سلامة مركزها المالي من جهة والوفاء بالتزاماتها المحلية والدولية من جهة أخرى, وتوجت وتجسدت هذه الأفكار والجهود الدولية في مواجهة الأزمات والمخاطر المالية بإنشاء اللجنة الدولية للإشراف والرقابة على البنوك سنة 1974 والتي اصطلح على تسميتها بـ" **لجنة بازل**" نسبة إلى مدينة بازل السويسرية، والتي مهمتها الأساسية وضع قواعد ومعايير تحدد عمل البنوك وأنشطة الرقابة والإشراف عليها، وتقدير الجدارة الائتمانية للبنوك.، ومن أهم المعايير التي اهتمت بها اللجنة معيار كفاية رأس المال باعتباره خط الدفاع الأول ضد المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

من أهم المعايير التي اهتمت بها اللجنة معيار كفاية رأس المال باعتباره خط الدفاع الأول ضد المخاطر التي تتعرض لها البنوك، حيث تبنت اللجنة أولى توصياتها بخصوص كفاية رأس المال في جويلية 1988 أين حيث ظهرت أول مرة ما صار معروفا حاليا باتفاقية "بازل1"، والتي بموجبها يتعين على كافة البنوك الالتزام به وأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8% كحد أدنى مع نهاية ثم توالت بعد ذلك التحديثات على هذا المعيار تماشيا مع المتغيرات والمستجدات المالية الدولية واستنادا لتوصيات الخبراء, حيث ظهرت بازل 2 والتي ركزت على ضرورة ربط معيار كفاية رأس المال بالمخاطر الحقيقية التي يتعرض لها البنك ثم تلاها ظهور بازل 3و الذي تبنى معايير أكثر صرامة لمتطلبات رأس المال للبنوك كما تناولت أيضا معدلات السيولة المطلوبة

بالنسبة للجزائر وعلى غرار كل الدول في العالم تمثل اتفاقيات بازل إطارا مرجعيا لها في حماية منظومتها المصرفية هذا بالإضافة إلى ما بتقرحها لبنك المركزية من معايير تتعلق بحماية البنوك والتقليل من مخاطرها في إطار سياستها المالية المعتمدة.

أولا- إشكالية الدراسة:

انطلاقا أهمية من معايير لجنة بازل ودور البنط المركزي, سنحاول من خلال هذه الدراسة استكشاف مدى التزام البنوك الجزائرية بما ورد في نص هذه الاتفاقيات من خلال تتبع تطورات مؤشرات الملاءة المالية في بنك التنمية المحلية بالجزائر, وقد تم وفقا لذلك صياغة الإشكالية الرئيسية للبحث كما يلي:

ما مدى التزام البنوك الجزائرية بمعايير الملاءة المالية وفقا لتوصيات لجنة بازل بالتطبيق على بنك التنمية المحلية ؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالمخاطر المالية وما هي مؤشراتها ؟
2. ما المقصود بمعايير لجنة بازل وما هي آلياتها لمواجهة المخاطر المالية في البنوك
3. ما مدى تجانس توصيات بنك الجزائر مع متطلبات لجنة بازل في مجال مواجهة المخاطر في البنوك؟

ثانيا- فرضيات الدراسة:

1. يلتزم البنك محل الدراسة (بنك التنمية المحلية) بمعايير الملاءة المالية وفقا لتوصيات لجنة بازل.
2. تعتبر عملية تسيير المخاطر البنكية في صميم العمل المصرفي وهي ذات مظاهر ومؤشرات متعددة.
3. تقدم معايير لجنة بازل إطارا مرجعيا لضمان سلامة المركز المالي للبنوك انطلاقا من مؤشر كفاية رأس المال
4. تعمل البنوك الجزائرية على تطبيق معايير كفاية رأس المال واحترامها كأداة فعالة للتسيير البنكي في إطار توصيات بنك الجزائر.

ثالثا-أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية البنوك الجزائرية في القطاع المالي والمصرفي من جهة، ومن جهة أخرى من أهمية معيار كفاية رأس المال كأحد الأساليب المعتمدة في إدارة المخاطر، والذي عرف عدة

تطورات كان آخرها معيار كفاية رأس المال وفق بازل3، وذلك بعد الأزمة المالية العالمية شهدها الاقتصاد العالمي.

رابعا-أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على التحديات والصعوبات التي تواجها البنوك الجزائرية في تطبيق معايير الملاءة البنكية.
- التعرف على آلية حساب معيار كفاية رأس المال وفق بازل 1و 2 و3.
- عرض أهم ما جاءت به اتفاقيات لجنة بازل بداء من بازل1 والتعديلات التي أجريت عليها وصولا إلى بازل2، ثم مقررات بازل 3.
- تبيان مدى فاعلية وقدرة البنوك الجزائرية على تطبيق معيار كفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل.
- دراسة وتحليل مدى تطبيق بنك التنمية المحلية لقواعد الملاءة المالية التي جاءت بها بازل.

خامسا-منهج الدارسة:

تم الاعتماد في البحث المنهج الوصفي التحليلي والذي يفيد في وصف وتقييم واقع "البنوك الجزائرية في ظل المعايير الاحترازية الجديدة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية". وقد استخدم لهذا الغرض مصدرين أساسيين للمعلومات:

1. **المصادر الأولية:** معالجة الجوانب التحليلية موضوع البحث لجأنا إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاطلاع على التقارير السنوية الصادرة عن بنك التنمية المحلية والجريدة الرسمية، وإجراء مقارنة بين المؤشرات المالية المحققة من طرف هذا البنك والنسب المحددة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية فيما يخص معدلات كفاية رأس المال ونسبة السيولة.
2. **المصادر الثانوية:** حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للبحث في مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثلفي الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العاقة، والندوات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

سادسا-حدود الدراسة:

- **الإطار الزماني والمكاني:**

يمثل الإطار يمثل الإطار الزماني للبحث في السداسي الثاني للسنة الجامعية 2020/2019, بالنسبة للجانب التطبيقي فد تم الاعتماد على الوثائق المالية المتاحة للبنك محل الدراسة (بنك التنمية المحلية BDL) والتي شملت ثلاثة سنوات متتالية (2018-2017-2016)،

- **الحدود الموضوعية**: بالنسب للحدود الموضوعية فقد تم التركيز على النسب الاحترازية ومقارنتها مع معايير لجنة بازل وتوصيات بنك الجزائر

سابعا-صعوبات الدراسة:

- الأزمة الصحية الصعبة التي يمر بها العالم في ظل وجود هذا المرض (كوفيد 19) أثر بشكل كبير في نفسيتنا كباحثتين وكذا تأثيره على التواصل فيما بيننا لإنجاز هذا البحث.
- قلة المراجع في مكتبة الجامعة حول مواضيع إدارة المخاطر المصرفية وكذا مقررات لجنة بازل والملاءة المالية.

ثامنا -هيكل الدراسة:

تضمنت هذه الدراسة مقدمة عامة يتبعها فصلين، ثم نتائج الدراسة والتوصيات وملخص الدراسةحيث:

الفصل الأول:الإطار النظري لمتغيرات الدراسة:

1. عموميات حول المخاطر.
2. مدخل عام حول لجنة بازل.
3. الملاءة المصرفية من منظور لجنة بازل.

الفصل الثاني: واقع الملاءة المالية في بنك التنمية المحلية BDL:

1. تقديم بنك التنمية المحلية BDL.
2. عرض القوائم المالية ل BDL.

3. دراسة نسبة الملاءة المالية للبنك ومقارنة النتائج مع توصيات لجنة بازل.

الخاتمة.

الفصل الأول:الإطار النظري لمتغيرات الدراسة.

تمهيد.

المبحث الأول: عموميات حول المخاطر البنكية.

المبحث الثاني: مدخل عام حول لجنة بازل.

المبحث الثالث: الملاءة المصرفية من منظور لجنة بازل.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

ترتكز الصناعة المصرفية في مضمونها على فن إدارة المخاطر البنكية، فكل ما قبل البنك بقدر أكبر من المخاطر نجح في تحقيق مقدار أكبر من الأرباح، وعليه فان إدارة المخاطر تعني بداية التعرف على نوع المخاطر التي يواجهها البنك وتحديدها وتوصيفها بدقة واخذ الحيطة منها ووضع الضوابط والنظم الكفيلة لمواجهتها في حال حدوثها.

ونظرا لتصاعد المخاطر البنكية، بدأ التفكير في البحث عن وسائل لمواجهة تلك المخاطر وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في العديد من الدول، تقوم على التنسيق بين السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وفي أول خطوة في هذا الاتجاه تشكلت لجنة بازل للرقابة البنكية من مجموعة الدول الصناعية الكبرى تحت إشراف بنك التسويات الدولية.

وعليه سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الأسس النظرية والتطبيقية لإدارة المخاطر البنكية في ظل مقررات لجنة بازل وهذا بقصد تسهيل فهم متغيرات الدراسة وسيكون هيكل الدراسة لهذا الفصل مقسم كما يلي:

المبحث الأول: عموميات حول المخاطر البنكية.

المبحث الثاني: مدخل عام حول لجنة بازل.

المبحث الثالث: الملاءة المصرفية من منظور لجنة بازل.

المبحث الأول: عموميات حول المخاطر

يتضمن هذا المبحث عرضا نظريا لمختلف المفاهيم المتعلقة بالمخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية عموما والبنوك على وجه التحديد.

المطلب الأول: المخاطر التي تواجه البنوك وطرق إدارتها

أولا : مفهوم المخاطر والمخاطرة:

قبل التعرض لمفهوم المخاطر البنكية ينبغي علينا تعريف الخطر لغة واصطلاحا.

الخطر لغة:

الخطر بفتحتين هو الإشراف على الهلاك وخوف التلف. يقال هذا أمر خطر, أي متردد بين أن يوجد وأن لا يوجد[1].

الخطر في اصطلاحا:

يعرف الخطر على أنه الخسارة المحتملة وغير المتوقعة التي يمكن قياسها نتيجة وقوع حادث معين مع الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المساعدة لوقوع الخسارة.[2]

ويعرف قاموس أوكسفورد الخطر, بأنه إمكانية حدوث شيء ما بالصدفة تترتب على ذلك نتائج سيئة وخسارة[3].

تعريف المخاطرة:

- يمكن تعريف المخاطرة بأنها ظرف أو وضع في العالم الواقعي يوجد فيه تعرض لوضع معاكس, وبشكل أكثر تحديدا يقصد بالمخاطرة "حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة أو المأمولة "[4].
- يعرف قاموس" ويبستر" المخاطرة بأنها "فرصة تكبد أذى أو تلف أو ضرر أو خسارة"[5].
- المخاطرة هي درجة عدم التأكد, وتذبذب العوائد من حيث الارتفاع والهبوط, لاسيما إذا وصل الهبوط لمرحلة الخسائر. أما فهو أساس قياس المخاطرة[6].

أما **المخاطرة المالية** فهي احتمال فشل تحقيق المستثمر ما كان يتوقعه كعائد استثمار, أو عدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية من الاستثمار, ودرجة التذبذب في العوائد المتوقعة, أو درجة اختلاف العائد الفعلي عن العائد المتوقع. وتقاس المخاطرة بمقدار الانحراف المعياري للعائد الفعلي عن العائد المرجح أو المتوقع.[7]

ثانيا: المخاطر البنكية وأسبابها

1. تعريف المخاطر البنكية:

لقد تعددت تعاريف المخاطر البنكية نظرا لكثرة المهتمين بالمجال البنكي وكذا اختلاف الزاوية التي ينظر كل منها للمخاطر البنكية, ومن بين هذه التعاريف نذكر ما يلي:

- أنها مقياس نسبي لمدى تقلب وتغير عائد التدفقات النقدية الذي سيتم الحصول عليه في المستقبل.[8]
- عدم انتظام العوائد وتذبذب في قيمتها إلى رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة وذالك بسبب عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية.[9]
- احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها في المستقبل بما قد يؤثر على تحقيق أهدافه.[10]

انطلاقا من التعاريف السابقة, نستنتج أن المخاطرة البنكية هي كل القرارات التي يحتمل أن تؤثر على البنك وقيمته السوقية, وهي ملازمة للنشاط البنكي إلا أن حدتها وقوة تأثيرها تختلف من بنك لآخر حسب مقدرة هذا الأخير على التنبؤ بها والاستعداد لها ووضع إستراتيجية للتقليل والتحكم فيها وجعلها عند مستويات مناسبة وذلك بأقل تكلفة ممكنة.

---

[1] الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر, مختار الصحيح, جدة: دار الثقافة الإسلامية, 1406هـ-1986م, ص180.

[2] أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى, إدارة الخطر والتأمين, دار الحامد, الأردن, 2007, ص22.

[3]The oxford illustrated dictionary-oxford university press, London, p728.

[4]طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر أفراد-إدارات- شركات- بنوك مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، الدار الجامعية, 2007, ص16.

[5]حماد طارق عبد العال, تحليل القوائم المالية, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2006, ص465.

[6] المومني غازي فلاح, إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة, دار المناهج للنشر والتوزيع, عمان-الأردن, 2009, ص79.

[7] محمد مطر, إدارة الاستثمارات-الإطار النظري والتطبيقات العلمية, دار وائل, عمان-الأردن, الطبعة الخامسة, 2009, ص52.

[8] منير إبراهيم الهندي, الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر, المكتب العربي الحديث, القاهرة, الطبعة الرابعة, 1999, ص440.

[9]آسيا قاسيمي وحمزة فيلالي، **المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفقا لمتطلبات لجنة بازل**، بحث مقدم للمؤتمر الدولي حول إدارة المخاطر الماليةوانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة البويرة، يومي 11و 12ديسمبر2011, ص02.

[10]حسن حزوري، **المخاطر الواقعة على المصارف الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**، سورية، يومي 01و 02جوان 2009، ص08.

2. أسباب المخاطر البنكية (المصرفية):

من بين العوامل التي تؤدي إلى زيادة المخاطر في القطاع المصرفي ما يلي:[1]

- العولمة المالية والتحرير المالي والمصرفي, فلم يعد أحد بمعزل عن المخاطر التي يمكن أن تصيب أحد الأطراف ضمن النظام الاقتصادي والمالي العالمي.
- بروز مفهوم الهندسة والابتكار المالي, مما أدى إلى تعقيد المحيط الذي تعمل فيه البنوك هذا ما ساعد على زيادة حالات عدم التأكد واليقين.
- نوع السياسة النقدية والأدوات المستعملة لإدارة الكتلة النقدية.
- توسع البنوك في الأعمال خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية التي كانت تقوم بها إلى أسواق المال مما أدى إلى زيادة تعرضها إلى أزمات السيولة, إضافة إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخم.

ثالثا: طبيعة المخاطر التي تواجه البنوك ومصادرها

هناك طرق عديدة لتصنيف المخاطر, إلا أن أكثرها استخداما هو تصنيفها إلى عامة ترتبط بالسوق أو الاقتصاد ولا تتحكم فيها المنظمة, وان كانت تستطيع تخفيف آثار بعضها, أو استخدام أساليب لتحويلها, والثانية خاصة ترتبط بالمنظمة نفسها, ويمكن التحكم فيها من خلال التنويع, أما الثالثة فتستطيع المنظمة إدارتها بنفسها, وتستطيع المنضمات تجنب مخاطر بعينها نظرا لخبرتها في هذا المجال. وتصنف المخاطر المتعلقة بالمصارف إلى مالية وهي مخاطر السوق, ومخاطر الائتمان, وأخرى غير مالية, تشمل المخاطر التشغيلية, خطر الرقابة, الخطر القانوني.[2]

من أهم المخاطر المصرفية هي ما أشارت إليها مقررات (بازل2), أما بقية المخاطر فلا تدخل في حساب معدل كفاية رأس المال.[3]

الشكل (01): تصنيف المخاطر المصرفية.

[1] بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، **إدارة المخاطر**، ط1 ،دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013, ص03.

[2] أحمد خان وطارق حبيب الله, **إدارة المخاطر- تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**, البنك الإسلامي للتنمية - المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب, الطبعة, 2003, ص ص 30- 31.

[3] بدران علي, **الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل (بازل2), دورية**: المحاسب المجاز- الفصل الثالث 2005 - العدد 23, ص9.

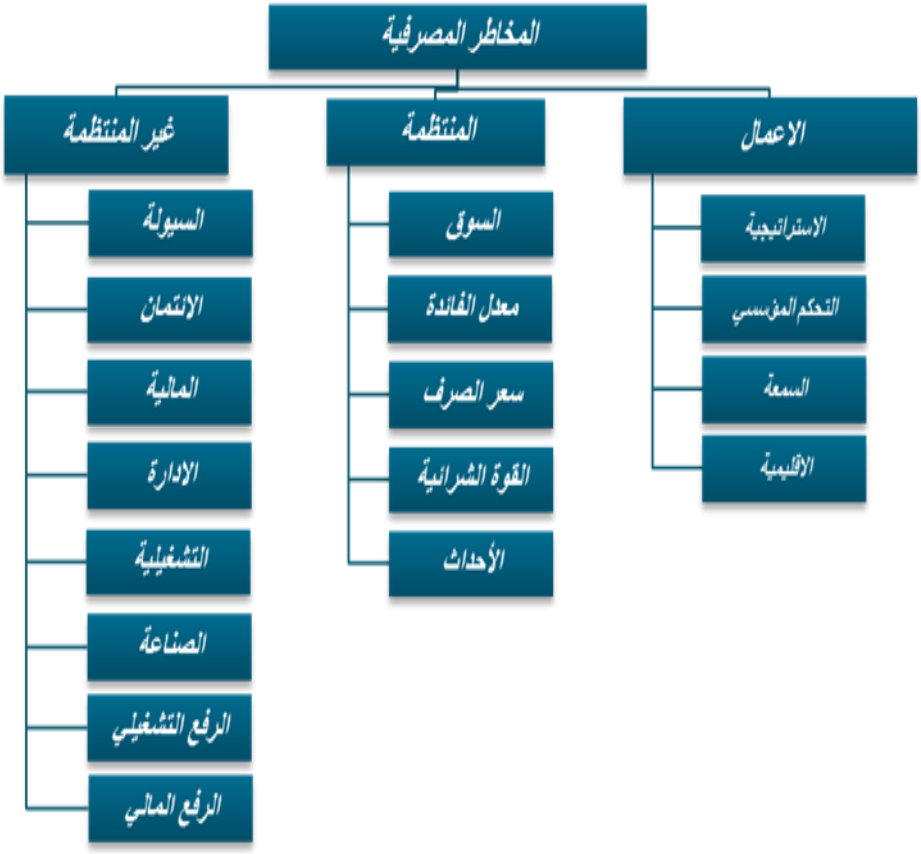

المصدر: عبد السلام محمد خميس،محمد عبد الوهاب العزاوي, نظرية المؤامرة والانهيار المصرفي بين مقررات لجنة بازل وتقليل المخاطر المصرفية, الذاكرة للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, بغداد, 2014, ص77.

1. <u>المخاطر المنتظمة</u>: يطلق عليها المخاطر السوقية أو العادية, أو المخاطر غير القابلة للتنويع, وترتفع درجتها في المنظمات المنتجة للسلع الصناعية الأساسية كالحديد والصلب, والمنظمات موسمية النشاط كشركات الطيران وغيرها والتي تتأثر مبيعاتها وأرباحها وبالتالي أسعار أسهمها بمستوى النشاط الاقتصادي بوجه عام, ونشاط سوق الأوراق المالية[1]. وتتضمن:

1.1. **مخاطر السوق:** تقع مخاطر السوق في القطاع المصرفي نتيجة التغيرات في سعر الفائدة, سعر الصرف العملات الأجنبية, أسعار السلع, أسعار الأسهم, وأسعار الأدوات المالية المتداولة في السوق،تصنف مخاطر السوق ضمن فئة مخاطر المضاربة حيث قد تسبب تحركات الأسعار للمصرف ربحا أو خسارة. وتتكون من:[2]

- خاطر تقلبات أسعار الصرف.
- مخاطر تقلبات أسعار الفائدة.
- مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية.
- مخاطر تقلبات أسعار السلع.

[1] مطر محمد, تيم فايز, **إدارة المحافظ الاستثمارية**, مرجع سابق, ص41.
[2] بدران علي, **الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل (بازل2)**, مرجع سابق, ص11.

1.2. **مخاطر معدل الفائدة:** تطلق على تغيرات معدلات الفائدة في سوق المال, والتي تؤثر في الاستثمارات, والتي تنشأ نتيجة للآتي:

- التغير في مستوى أسعار الفائدة.
- التغير في منحى الناتج.
- سوء توافق استراتيجيات إدارة التعرض المعمول بها مع المخاطر.

1.3. **مخاطر سعر الصرف:** يقصد بها أن يؤدي تغير سعر صرف إحدى العلامات إلى أن تفقد الاستثمارات بعض قيمتها. فارتفاع الدولار مقابل عملة أخرى, يخفض العوائد, وتقع خسارة في رأس المال عند قيام المستثمر ببيع الأوراق المالية الأجنبية.

- تعرض العمليات: كالمشتريات والمدفوعات بعملات أخرى, والمبيعات بعملات غير العملة المحلية.
- تعرض الترجمة: ينشأ نتيجة ترجمة القوائم المالية, وخاصة بنود الأصول والالتزامات والأرباح من العملة المستخدمة أثناء التشغيل إلى العملة المعد بها التقرير, كعملة الشركة الأم عند إعداد التقرير الوارد من فرعها في دولة أخرى.
- التعرضات الاقتصادية: تؤثر في وضع المنظمة التنافسي نتيجة تغير أسعار الصرف, كهبوط المبيعات للعملاء الدوليين.

1.4. **مخاطر القوة الشرائية ـ التضخم** : هي ما قد تحدثه تغيرات الأسعار من تأثير على القوة الشرائية لعوائد الاستثمارات مستقبلا. فتزايد الأسعار سيؤثر على القوة الشرائية للأموال مستقبلا فتشتري العوائد بضائع وخدمات أقل مما يشترى بها اليوم. ويكون لهذه المخاطر أثر ملحوظ على الاستثمارات ذات العائد الثابت كالسندات, حسابات المدخرات, شهادات الإيداع, الاستثمارات صفرية الفائدة (كالحسابات الجارية في المصارف, وادخار الأموال نقدا في الخزائن).

1.5. **مخاطر الأحداث:** هي احتمال تأثير حدث معين خاص بمنظمة ما على أسعار الأسهم والسندات. كما في حالة تحمل المنظمة لمزيد من الديون, مما يؤدي إلى زعزعة موقفها المالي في السوق, وبالتالي انخفاض سعر سنداتها المتداولة, أو وقوع انقلاب سياسي, أو أن تتدخل الحكومة في القطاع الخاص كما يحدث في حالة التأميم الجزئي أو الشامل, أو حدوث كارثة طبيعية.

ومما يجب الإشارة إليه, هو أن دراسة الأزمة المالية أظهرت بشكل واضح أن أبرز المخاطر التي تسببت فيها كانت "مخاطر أسعار الفائدة", وذلك للأسباب التالية:

- كانت قروض الرهن العقاري هي السبب الرئيسي للأزمة.
- يعتبر انخفاض سعر الفائدة في الفترة الأولى بعد الحصول على القروض هو الفخ الذي كان يستدرج الكثيرين من غير القادرين للاقتراض, دون النظر لما سيتم ربطه عليهم من فائدة عالية فيما بعد طوال فترة قيام القرض.[1]

2. <u>المخاطر غير المنتظمة:</u> هي مخاطر قابلة للتنويع, وتؤثر على ورقة مالية معينة, أو منظمة واحدة, أو صناعة بأكملها. ومن أمثلتها الشائعة, إضرابات العمال, أخطاء الإدارة, الحملات الإعلانية المضادة, تغير أذواق المستهلكين وتحولهم إلى سلع بديلة أو منافسة, والدعاوى القضائية التي قد ترفع على المنظمة.

ولأنها لا يمكن تفسيرها بمتابعة تحركات السوق نظرا لطبيعتها ومسبباتها, لذلك لا يمكن القول بأن هناك مخاطر غير منتظمة بالنسبة للسوق ككل, ولا يوجد تقريبا مخاطر غير منتظمة للمحفظة المالية ذات التنوع الكبير, فزيادة تنوع محفظة الأوراق المالية, يجعل مخاطرها غير المنتظمة تقترب من الصفر.[2] وتشمل ما يلي:

2.1. **مخاطر السيولة:** هي احتمال عدم قدرة المستثمر على تحويل أحد عناصر الاستثمار إلى سيولة نقدية بسرعة وبدون خسارة قدر كبير من قيمة رأس المال المستثمر في هذه الأداة.

---

[1] عبد السلام محمد خميس، محمد عبد الوهاب العزاوي, مرجع سابق, ص83.

[2] حماد طارق عبد العال, **تحليل القوائم المالية**, ص467 ص468.

وتتمتع بعض الأوراق المالية بقابليتها للتسييل السريع, وهو ما يكون حافزا للقيام بشرائها وبيعها دون توقع تحمل خسارة في السعر. وعندما يقدم المستثمر على شراء ورقة مالية ما, ينبغي مراعاته لفترة احتفاظه بالاستثمار قبل بيعه, والسعر المتوقع عند البيع.

2.2. **مخاطر الائتمان:**تعرف بأنها فشل إمكانات المقترضين في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية لفريق الآخر وفقا للشروط المتفق عليها. ومن الأسباب الرئيسية للصعوبات المالية علاقتها المباشرة بمستوى التراخي الائتماني للمقترضين, نتيجة الافتقار إلى إدارة جيدة لمخاطر المحفظة الائتمانية.

2.3. **المخاطر المالية:** هي عدم قدرة منظمة ما على الوفاء بما عليها من التزامات مالية. وتقاس بمقارنة التزاماتها بحقوق ملكيتها, فإذا كانت الديون أعلى من قيمة الأصول, زادت احتمالات عدم قدرتها مستقبلا على الوفاء بالالتزامات الخاصة بالقيمة الأصلية للدين بالإضافة إلى فوائده.

وتدار المخاطر المالية بتنفيذ الاستراتيجيات وتنقيحها وفق متطلبات السوق. ومن خطوات إدارتها:

- تحديد أولويات المخاطر المالية الأساسية.
- تحديد مستوى مناسب للمخاطر المقبولة.
- تنفيذ إستراتيجية إدارة المخاطر بالاتفاق مع السياسة المتبعة بالمنظمة.
- القياس والتقرير والرصد والتنقيح وفقا للحاجة.[1]

لقد نشأت هذه المخاطر نتيجة قيام الأفراد والمنظمات بأنشطة مالية, ومنها: المبيعات, المشتريات, الاستثمارات, القروض, وغيرها. كما قد تنشأ نتيجة للعمليات القانونية, المشروعات الجديدة والاندماجات, أنشطة الإدارة أو ذوي المصلحة, المنافسين, الحكومات الأجنبية. وأهم مصادرها:

- تغير أسعار السوق, كأسعار الفائدة, الصرف, والسلع.
- أعمال وعمليات مرتبطة بمنظمات أخرى, الباعة, العملاء, والأطراف المقابلة في عمليات المشتقات.
- الأعمال الداخلية, كفشل العاملين, العمليات والنظم

2.4. **مخاطر تشغيلية:** تتحقق نتيجة عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية ونظم المعلومات, سواء تصرف بعض الأفراد كخروق في الضوابط الداخلية, أعمال الاحتيال, أو نتيجة أحداث خارجية كالكوارث غير المتوقعة

ولقد اهتمت بازل2 بالمخاطر التشغيلية لعلاقتها بالاستقرار المصرفي, ودعت لإدراجها ضمن حساب نسبة كفاية رأس مال المؤسسات المصرفية، وتتضمن هذه المخاطر خصوصا ما يلي:

- خطر التحكم المؤسسي أو الحوكمة.
- خطر قانوني.
- خطر تنظيمي.
- خطر العمليات والموارد.
- خطر السرقة والاحتيال والأعمال الإجرامية الأخرى.
- خطر الأفراد.
- خطر التغيرات ذات الصلة.

2.5.**مخاطر الإدارة:** قد تسبب الأخطاء الإدارية في منظمة ما اختلافا في معدل العائد الفعلي عن معدل العائد المتوقع من الاستثمار رغم جودة منتجاتها وقوة مركزها المالي. وأحيانا تؤدي الممارسات الخاطئة أو غير المشروعة إلى منع تداول أسهم المنظمة في سوق الأوراق المالية, كما تؤدي الأخطاء غير المتعمدة للإدارة أحيانا أن تشرف المنظمة على الإفلاس, إذ تظهر مخاطرة الفشل المالي.

2.6.**مخاطر الصناعة:** تقع على نوع معين من الصناعات, ما يحدث في حالة ظهور اختراعات جديدة, أو ظهور منافسين جدد, أو عدم قدرة الصناعة على منافسة جودة الصناعات الأخرى المشابهة لها.[2]

2.7.**مخاطر الرفع التشغيلي:** ترتبط بنسبة التكاليف الثابتة التشغيلية من التكاليف الكلية.

---

[1] عبد السلام محمد خميس ، محمد عبد الوهاب العزاوي, مرجع سابق،ص86.

[2] المومني غازي فلاح, مرجع سابق, ص80.

وترتفع درجة الرفع التشغيلي كلما ارتفع الوزن النسبي للتكاليف الثابتة في هيكل التكاليف والعكس بالعكس.

2.8.**مخاطرة الرفع المالي:** تنقسم مصادر التمويل إلى قسمين:

أ-**تمويل الملكية أو التمويل الداخلي**: أي الأموال التي يتم الحصول عليها من المساهمين (أصحاب المنظمة) بشرائهم الأسهم التي تشكل رأسمال المنظمة, أو باستخدام الاحتياطات والأرباح المحتجزة.

ب- **التمويل بالاقتراض(التمويل الخارجي):** أي عن طريق الاقتراض من الجهات الخارجية, بموجب سندات طويلة أو قصيرة الأجل وبمعدل ثابت, أو بالاقتراض من المصارف, فتنشأ مخاطرة الرفع المالي. ويعني التمويل بالاقتراض استخدام المقترضة لرفع معدل العائد على الاستثمار بتشغيل هذه الأموال في أدوات استثمار تدر عائدا أعلى من الفائدة المدفوعة للأموال المقترضة. والهدف من ذلك هو تخفيض تكلفة الأموال المستثمرة في المشروع, مما يعظم العائد على حقوق المساهمين.[1]

3. مخاطر الأعمال: ترتبط بانخفاض مبيعات المنظمة وعوائدها لفترة معينة. وتكون بعض المنظمات أكثر عرضة للمخاطر نظرا لطبيعتها, حيث تواجه تقلبات كبيرة في مبيعاتها وعوائدها, مما يؤثر على أسهمها بالهبوط, وبالتالي عدم قدرتها على سداد فوائد قروضها في مواعيد استحقاقها.

وتكون هذه المخاطر نتيجة عوامل داخلية, أو عوامل متعلقة بالصناعة, أو السوق, أو لفسخ بعض العملاء عقودهم مع المنظمة وهو ما يطلق عليه " خطر التوقف", أو عن التنظيم الداخلي للمنظمة ويطلق عليه "خطر الكفاءة", أو انحراف المصروفات الفعلية سلبا عن النفقات المتوقعة ويسمى "خطر المصروفات". وتصنف إلى:

3.1. **مخاطر إستراتيجية:** ترتبط هذه المخاطر مباشرة بالقرارات الإستراتيجية للإدارة, (كقرار شراء منظمة جديدة, حيث ينطوي هذا القرار على مخاطر عديدة منها المخاطر التشغيلية, القانونية, الائتمانية, العقود, وشؤون الموظفين).

3.2. **مخاطر التحكم المؤسسي:** عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنه "النظام الذي يوجه ويضبط أعمال المنظمة, حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف أطرافها: مجلس الإدارة, الإدارة, المساهمين, وذوي العلاقة. ويضع قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات الخاصة بشؤون المنظمة, والأهداف, والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها, وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء".

3.3. مخاطر السمعة: تنتج مخاطر السمعة عن الآراء العامة السلبية المؤثرة والتي يترتب عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال, حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة البنك أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن البنك وأدائه وعلاقته بالعملاء والجهات الأخرى, كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطه.[2]

3.4. مخاطر إقليمية: هي خطر الاستثمار في بلد ما, والتي تنشأ نتيجة للتغيرات التي مكن أن تحدث في بيئة الأعمال التجارية في ذلك البلد, مما قد يؤثر سلبا على الأرباح التشغيلية أو قيمة الموجودات في الدولة, كالضوابط التي قد تفرض على تحويل العملة من داخل الدولة, أو تخفيض الدولة لقيمة العملة الوطنية, أو إجراء تغييرات تنظيمية داخلية, أو العوامل التي تتعلق بالاستقرار الداخلي في الدولة, كأعمال الشغب, أو نشوب حرب أهلية, وغيرها من الأحداث المحتملة. كما قد يشير الخطر الإقليمي إلى المخاطر السياسية, ويكون أكثر عمومية عندما يشير إلى المخاطر التي تؤثر على جميع المنظمات العاملة في دولة ما.

المطلب الثاني إدارة المخاطر البنكية:

أولا: تعريف إدارة المخاطر

إن عبارة "إدارة المخاطر" هي مفهوم مفتوح ليس له تعريف محدد ثابت متفق عليه فكل مختص في هذا المجال له تعريفه الخاص لهذا المفهوم، وقد عُرّفَت إدارة المخاطر بعدة تعريفات منها:

[1] عبد السلام محمد خميس ، محمد عبد الوهاب العزاوي, مرجع سابق, ص90.

[2] عبد السلام محمد خميس ،محمد عبد الوهاب العزاوي, مرجع سابق, ص93.

- إدارة المخاطر: هي عملية مستمرة من اتخاذ وتنفيذ القرارات التي من شأنها أن تقلل إلى حد مقبول من حالة عدم اليقين المتعلقة بالتعرض للمخاطر التي تأثر على المنشأة، بعبارة أخرى هي الميل الطبيعي للمنظمة من أجل الموازنة بين الفرص والتهديدات.
- إدارة المخاطر: هي عملية زيادة قيمة المنشأة من خلال تقليل احتمالات فشلها وإعسارها.
- إدارة المخاطر: هي العملية التي تتركز وتنحصر على تخمين وتقييم تأثير التغيرات في عوامل الخطر المختلفة على قيمة الأصول.

ثانيا أهداف إدارة المخاطر:

تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

1. المحافظة على الأصول.
2. إحكام الرقابة على المخاطر التي تنتج عن الأنشطة المرتبطة بالأصول.
3. تحديد كيفية مواجهة كل نوع من المخاطر.
4. تحديد ما يجب عمله للرقابة على الأحداث والسيطرة على الخسائر.
5. شراء التأمين للإبقاء على المخاطر عند المستوى المقبول الذي سبق تحديده.
6. تحديد المخاطر التي يتعين السيطرة عليها والأدوات المناسبة لذلك.
7. توفير الثقة لدى المودعين, الدائنين, والمستثمرين بتوليد الأرباح رغم الخسائر العارضة التي قد تقلص الأرباح أو تمنع تحققها[1].

المبحث الثاني : مدخل عام حول لجنة بازل

يتضمن المبحث تعريفا بلجنة بازل ومراحل تطورها وكذا عرضا لأهم ما تضمنته من توصيات في مجال مجابهة المخاطر المالية.

المطلب الأول: ماهية لجنة بازل

أولا : تعريف لجنة بازل وأسباب ظهورها

1) تعريف لجنة بازل:لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، ويساعدها في عملها عدد من فرق العمل من الفنيين المصرفيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، ولذا فان قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية، رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة. وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك، مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات.[2]

2) أسباب نشأة لجنة بازل :

تم إنشاء لجنة بازل للرقابة البنكية نتيجة للعديد من الأسباب والمتغيرات التي عرفها نشاط البنوك على المستوى العالمي, من أهم هذه الأسباب نذكر ما يلي[3]:

- ✓ تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث.
- ✓ ازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها.
- ✓ تعتبر بعض البنوك نتيجة للأوضاع السائدة أنذالك.
- ✓ سياسة تخفيف القيود على البنوك وخاصة في أمريكا وبريطانيا.
- ✓ المنافسة القوية بين البنوك العالمية.
- ✓ التطورات الاقتصادية (التضخم, تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة, العولمة, الحصحصة, الأزمات المالية...الخ).
- ✓ التطورات البنكية (ظهور تقنيات بنكية عصرية ومنها المشتقات المالية)

---

[1] حماد طارق عبد العال, **المشتقات المالية (المفاهيم -إدارة المخاطر- المحاسبة)**, مرجع سابق, ص262-261.

[2] **الملامح الأساسية لاتفاق بازل 2 والدول النامية**, سلسلة أوراق عمل, صندوق النقد العربي, 2004, ص 12.

[3] **الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية** بحوث وأوراق عمل الندوة الدولية المنعقدة خلال الفترة 03-05 جمادى الأولى 1431ه الموافق لي 18-20 أفريل 2010م, دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع, عين مليلة, 2010, ص467.

- ✓ التطورات التكنولوجية (التقدم الكبير في نظم الاتصالات والمعلومات، زيادة حجم التجارة الإلكترونية).
- ✓ **ثانيا: الأهداف الرئيسة وأهمية للجنة بازل**

1) أهداف اللجنة:

يمكن القول أن الأهداف الأساسية لاتفاقية بازل فيما يتعلق بالبنوك العاملة في السوق المصرفي العالمي تتلخص في الآتي:

1. **المساهمة في تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي**, وخاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث, والذي كان سببه توسيع البنوك العالمية وخاصة الأمريكية في تقديم قروضها لدول العالم الثالث مما أضعف مراكزها المالية إلى حد كبير. [1]
2. **إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف**, حيث لوحظ أن المصارف اليابانية استطاعت أن تنفذ بقوة كبيرة إلى داخل الأسواق التقليدية للمصارف الغربية وتنافسها, وقد يكون ذلك هو السبب الرئيسي وراء الاندفاع الأوربي لتحديد حد أدنى لكفاية رأس المال المصرفي لأن هذه المصارف اليابانية كانت تقدم خدماتها بهوامش ربح متدنية جدا, كما استطاعت تحقيق نسبة الربح الصافي نفسها للمساهمين بسبب انخفاض رؤوس أموالها. [2]
3. **العمل على إيجاد آليات لتكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية**, وفي مقدمتها العولمة وتحسين الأساليب الفنية للرقابة في أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.
4. لقد كان تطور هذا الإطار المبني على عامل المخاطرة هو استجابة لمدى تداخل وتأثر الأسواق المالية والمصرفية في العالم ببعضها البعض, واثبات لمفهوم عالمية هذه الأسواق, لذلك جاءت جهود التعاون والتنسيق الدولي لتقوية قاعدة رأس المال, سعيا **وراء إيجاد نظام مصرفي عالمي مستقر**, وقادر على التكيف مع الأوضاع المستجدة والتي تتطور بوتيرة متسارعة.[3]

2) أهمية لجنة بازل :

تعكس مقترحات بازل خضوع النشاط الاقتصادي والمالي بشكل متزايد للقواعد والمعايير الدولية, من هذا المنطلق يناط بلجنة بازل في مجال إدارة البنوك نوع من المسؤولية لوضع القواعد والمعايير الدولية في هذا المجال الحيوي. وبما أن هذه المعايير ليست إلزامية التطبيق فهذا ما يمكن اعتباره مظهرا أمنا من مظاهر العولمة في مجال إدارة البنوك والرقابة عليها وقد كان تطور معايير كفاية رأس المال في البنوك (من بازل1 إلى بازل3) إدراكا لحقيقة أن المخاطر التي تواجه القطاع المالي أصبحت أحد المعالم الرئيسية للاقتصاد المعاصر, وأنه تعد قضية إدارة المخاطر القضية الرئيسية في إدارة القطاع المالي بشكل عام, وفي إدارة البنوك خاصة.

تعتمد سلامة الاقتصاديات الوطنية وفعالية السياسات النقدية على مدى سلامة القطاع المالي بصفة عامة وعلى مدى سلامة القطاع المصرفي بصفة خاصة.

ومن هنا تأتي أهمية الرقابة على وحدات الجهاز المصرفي, وذلك من أجل المحافظة على مثابة وسلامة هذا الجهاز بغرض خدمة الاقتصاد الوطني بكل دولة.

ثالثا: دور لجنة بازل

تهتم لجنة بازل للرقابة المصرفية بتعميق الروابط بين المصارف المركزية حول العالم, خلال مجموعات المختصة التي تقوم بتكوينها حيث يتم طرح الملاحظات التي يتم استنتاجها بمتابعة المصارف المركزية ومعرفة ما يواجهها من مشكلة أثناء العمل, وتقوم اللجان المختصة بتحديد الملاحظة وإرسالها إلى المصارف المركزية كافة لمعرفة انطباعها واقتراحاتها, ثم تقوم بدراسة تبعث به لمصارف المركزية بهذا الخصوص, والتوصل إلى مقترحات يتم إرسالها ثانية إلى المصارف المركزية مع تحديد موعد الخصوص, والتوصل إلى مقترحات, ثم تتم دراسة الاقتراحات النهائية المرسلة من المصارف المركزية لأخذ الرأي, وبناءا على التعديلات الأخيرة التي قد تراها مناسبة

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد, **الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية**, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2009, ص 86.

[2] طارق عبد العال حماد, **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**, مرجع سابق, ص86.

[3] نعيم سابا خوري, **اتفاقية بازل حول كفاية رأس المال البنوك**, مجلة اتحاد المصارف العربية, بيروت, لبنان, 1993, ص92.

استنادا إلى ردود المصارف المركزية يتم إصدار التوصيات في صياغتها النهائية وكنتيجة لربط (بازل2) بين متطلبات الرقابة لرأس المال بالمخاطر المصرفية, فإنها بذلك توفر إطار شاملا لتحسين عناصر السلامة المصرفية.

أ- **مكافحة الفساد وتعزيز ثقافة النزاهة في المجتمع:** يجب النظر إلى هذه المقرارات من خلال إطار عام للمجتمع دون قصر النظر على إطار عمل القطاع المصرفي والمؤسسات المالية وتغيير نظرة المجتمع خاصة في دول النامية إلى الملكية العامة والخاصة, وتغيير النهج الذي يتبعه الأفراد في أداء عملهم وهذا ما يرتبط بشكل أساسي بالمخاطر التشغيلية والتي ركزت عليها (بازل2) بشكل كبير باعتبارها من أهم أسباب المشاكل التي تصيب هذا القطاع, والتي يكون لها مردود سلبي, قد يؤدي إلى تفاقم تلك المخاطر لتصل إلى حد الإفلاس في بعض الأحيان.[1]

ب- **تطبيق التحكم المؤسس الفعال على الجهاز المصرفي:** وهو البحث عن كيفية ضمان أو تحفيز الإدارة الكفؤة لتحسين الأداء المالي. وتعرف مؤسسة التمويل الدولية التحكم. المؤسسي بأنه النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم أعمال, أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقد عرفته في عام 1996 بأنه: النظام الذي يوجه ويضبط أعمال المنظمة حيث يصف ويوزع الحقوق والوجبات بين مختلف أطرافها مثل: مجلس الإدارة, المساهمين, وذوي العلاقة, ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤونها, كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها, وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء ولم يعد المفهوم أنه مجرد أنظمة وإجراءات تتبع من المنظمات لحماية المساهمين وأصحاب المصالح, وإنما أصبح ينظر إليه نظرة ترابط بقوة بين التحكم المؤسسي والأداء الناجح للمنظمة.[2]

وتعتبر نظم الرقابة الداخلية مسألة موضوعية تعمل على تتبع عمليات الاحتيال المالي التي تتم عن طريق التقارير المحاسبية في البلدان المتقدمة أو البلدان النامية على حد سواء, فهي أداة سباقة تعمل على توفير المنهج الوقائي لمواجهة تلك المشكلة وهو ما يتطلب إجراء تقييم مستمر للائحة الرقابة الداخلية التي تكون من مكونات الهياكل التنظيمية للمنظمات التحديد مدى قدرتها على ضمان أن تكون أنشطة المنظمة ثم تنفيذها بدقة, ووفقا لأهداف المنظمة والسياسات والإجراءات الموضوعة من قبل.

المبحث الثالث: الملاءة المصرفية من منظور لجنة بازل

يتناول هذا المبحث مفهوم الملاءة المصرفية باعتبارها واحدة من المعايير الرئيسية والملزمة التي تضعها لجنة بازل ضمن أهم توصياتها في مجال إدارة المخاطر المصرفية, بالإضافة إلى التطرق إلى تطورها بيان الطرق المختلفة لحسابها.

المطلب الأول: مفهوم الملاءة المصرفية

تعرف الملاءة المالية بالرصيد الصافي للبنك، بمعنى الفرق بين قيمة استعمالاته والتزاماته، فنقول أن البنك له ملاءة مالية في حالة تفوق استعمالاته (موارده) على التزاماته، كما تعرف ملاءة البنك باحتمال عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، ويحدث ذلك عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول البنك إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لالتزاماته، وهذا يعني أنه إذا اضطر إلى تسييل جميع أصوله فلن يكون قادرا على سداد جميع التزاماته وبالتالي تتحقق خسارة لكل المودعين[3].

تحديد مدى كفاءة رأس المال الممتلك في تغطية المخاطر المحتملة من الأنشطة المصرفية مع تحديد درجة مخاطرة كل نشاط, أي الطرق التي يستخدمها ملاك وإدارة البنك في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس المال.[4]

---

[1] عبد السلام محمد خميس ، محمد عبد الوهاب العزاوي, مرجع سابق،ص90.

[2] مصطفي حسن بسيوني السعداني, **مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة المنظمات,** بحث مقدم إلى: المؤتمر الدولي (مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة), دولة الإمارات العربية المتحدة, الفترة 4-5 ديسمبر 2007, ص ص27-32.

[3] فلاح حسن عداي الحسني، ومؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة **البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر ص94.

[4] جميل الزيداني السعودي،مرجع سابق،ص.140

كما يمكن تعريفها على أنها "تحوط البنك للمخاطر الداخلية المرتبطة بنشاط, وإدارة البنك أو المخاطر الخارجية الناشئة عن تغير الظروف التي يعمل البنك في ظلها من خلال وسائل عديدة من أهمها تدعيم رأس المال والاحتياطات.[1]

وتقاس ملاءة البنك بقسمة القيمة السوقية لأصوله على خصومه بعد طرح الاحتياطات ما لخصومه فان كانت الجواب واحدا صحيحا أو أكثر دل ذلك على ملاءة البنك وسلامة مركزه المالي, أما إن قل عن ذلك دل على عدم ملاءته, وعدم الملاءة (عدم سلامة المركز المالي) أو إعسار البنك قد يحدث نتيجة شرائه أصولا شديدة التقلب في قيمتها وبذلك يكون احتمال انخفاض قيمتها السوقية كبيرا, وقد يحدث العسر المالي نتيجة لمنح قروض دون الحصول على ضمانات كافية مما يهدد بضياعها, وقد يكون انزلاقه في هذا السيل تم تحت تأثير إغراء الربح.[2]

المطلب الثاني: معيار كفاية رأس المال

سنتحدث في هذا المطلب عن أهم المعايير الحيطة والحذر, ومن أهم المؤشرات على الملاءة المالية العالية للمؤسسات المصرفية، والذي تطرقت له لجنة بازل في كل اتفاقيات، ألا هو معيار كفاية رأس المال، والذي عرف تطورات عبر مختلف المراحل.

أولا : مفهوم معيار كفاية رأس المال

يعد رأس المال في المؤسسات المصرفية خط الدفاع الأول والحصن المتين لحماية أموال المودعين وتأمينها اتجاه أي خسائر يمكن أن تتعرض لها البنوك، فضلا عن تمويل الموجودات الثابتة.ومن الجدير بالذكر أن مفهوم كفاية رأس المال هو مفهوم نسبي، إذ قد يختلف من دولة إلى أخرى ومن بنك إلى آخر وحسب الظروف السائدة.

يمكن **تعريف كفاية رأس المال** على أنه قدرة رأس مال البنك على مجابهة ومواجهة سحوبات المودعين والدفعات للدائنين في حالات الإعسار والتصفية التي يتعرض لها البنك.

كما يمكن تعريف كفاية رأس المال بأنها احتمالية إعسار البنك, بمعنى أن انخفاض هذه الاحتمالية يعني ارتفاع درجة ملاءة البنك.

بعبارة أخرى، كفاية رأس المال هو نسبة رأس مال البنك إلى مخاطره، وهو بذلك يوضح العلاقة بين رأس مال البنك والمخاطر المحيطة بموجوداته وأي عمليات أخرى.

ثانيا: تطورات معيار كفاية رأس المال:

❖ **معيار كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل1:**

بعد سلسلة من الاجتماعات أصدرت لجنة بازل توصياتها الأولى حول كفاية رأس المال،والذي عرف باتفاقية بازل1، وذلك في جويلية 1988 ليصبح بعد ذلك اتفاقا عالميا،يتوجب على كافة البنوك الالتزام به وأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8% كحد أدنى مع نهاية 1992.[3]وقد أطلق على هذه النسبة اسم "معيار كوك" نسبة إلى كوك الذي اقترح هذه النسبة، وأصبح فيما بعد رئيسا للجنة بازل.

$$\text{معيار كوك} = \frac{\text{(} \text{رأس المال الأساسي} + \text{رأس المال المساند}}{\text{عناصر الأصول والالتزامات مرجحة بأوزان مخاطرها}} \geq 08\%$$

يتكون رأس المال وفقا لمفهوم لجنة بازل من شريحتين[4]:

✓ **الشريحة الأولى:** وتسمى رأس المال الأساسي ويتمثل في حقوق المساهمين التي تتضمن الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل وكذلك الأسهم الممتازة الدائمة غير تراكمية الأرباح، بالإضافة إلى الاحتياطات المعلنة[5] والأرباح المحتجزة وحصة الأقليات في رؤوس أموال الشركات التابعة (التي

---

[1] محمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية، الإسكندرية، 2004،ص169.

[2] زياد سليم رمضان ومحفوظ أحمد جودة، **إدارة البنوك**، دار المسيرة دار الصفاء، عمان، 1996،ص1.22

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3**،ط1 ،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013،ص253.

[4] فائزة لعراف، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،2013، ص82.

[5] **الاحتياطات المعلنة**: تنشأ من الأرباح بعد خصم الضريبة أو الأرباح المحتجزة كعلاوات إصدار الأسهم والأرباح المحتجزة والاحتياطات العامة والاحتياطات القانونية والاختيارية.

تزيد الملكية فيها عن 50%) والموحدة ميزانيتها، وذلك في حال عدم الملكية الكاملة للشركات التابعة المذكورة.
ويستثنى من رأس المال الأساسي كل من احتياطيات إعادة التقييم والأسهم الممتازة غير الدائمة أو المتراكمة أو ما يطلق عليها القابلة للاستعادة أو القابلة للتحويل إلى مديونية.

✓ **الشريحة الثانية:** وتسمى رأس المال المساند أو التكميلي ويتمثل في الاحتياطيات غير المعلنة[1]،احتياطيات أعادة تقييم الأصول، المخصصات العامة للديون المشكوك فيها، القروض المساندة متوسطة وطويلة الأجل، أدوات رأسمالية.

ولحساب نسبة مجموع رأس المال إلى الأصول الخطرة المرجحة يتم خصم ما يلي من مجموع رأس المال:

- الشهرة.
- الاستثمارات في المؤسسات المصرفية والمالية الشقيقة التي لا تظهر حساباتها الختامية ضمن حسابات المركز الرئيسي.
- الاستثمارات في رؤوس أموال البنوك الأخرى كالأسهم والأدوات الرأسمالية الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاق بازل أورد قيودا متعددة في نطاق حساب عدد من العناصر التي تدخل ضمن رأس المال يمكن توضيحها كما يلي:

- يكون الحد الأقصى للدين المساند 50%من مجموع رأس المال الأساسي.
- يكون الحد الأقصى للمخصصات العامة / احتياطيات الديون المشكوك في تحصيلها 12.5% من مجموع الأصول الخطرة، ويمكن زيادتها 2% بشكل مؤقت وفي حالات استثنائية فقط.
- تخضع احتياطيات إعادة التقييم إلى خصم قدره 55%عند احتسابها ضمن رأس المال.

وقامت لجنة بازل بتصنيف دول العالم من حيث أوزان المخاطر إلى مجموعتين، وذلك كأساس لقياس المخاطر الائتمانية فقط، تاركة الحرية لسلطات الرقابة بكل دولة في طريقة قياس المخاطر الأخرى، وتتمثل المجموعة الأولى في الدول منخفضة المخاطر وتضم دول منظمة التعاون والتنمية OECD بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية وسويسرا، أما المجموعة الثانية فهي تضم باقي دول العالم والتي تصنف على أنها دول عالية المخاطر.[2]

تستهدف أوزان المخاطر وضع أسس موحدة للمقارنة بين البنوك وتشجيعها على توظيف أكبر جزء من مواردها في أصول توفر لها سيولة عالية، أو أصول ذات مخاطر منخفضة نسبيا،وتم تحديد هذه الأوزان ضمن خمسة مجموعات، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم01: الأوزان الترجيحية للعناصر داخل الميزانية حسب مقررات بازل.

الأوزان	الأصول
%0	النقدية + المطلوبات من الحكومات والبنوك المركزية والمطلوبات بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات +المطلوبة أو المضمونة من حكومات والبنوك المركزية في بلدانOCDE.
% 50- 10	المطلوبات من هيئات القطاع العام المحلية (حسبما يتقرر وطنيا).
% 20	المطلوبات من بنوك التنمية الدولية وبنوك دول منظمةOCDE, النقدية في الطريق، ديون لأقل من سنة لمؤسسات القرض خارج

[1] **الاحتياطات غير المعلنة:** هي الاحتياطيات السرية أو المخبأة التي لا تظهر ضمن الحسابات الختامية عند نشرها للجمهور، وعلى الرغم من عدم نشر هذه الاحتياطيات إلا أنه يتم احتسابها ضمن رأس المال المساند شريطة أن يكون قد تم تمريرها من خلال حساب الأرباح والخسائر، وأن تكون مقبولة من قبل السلطات التي تتولى الرقابة على البنوك.

[2] محمد محمود المكاوي, **البنوك الإسلامية ومأزق بازل من منظور المطلوبات والاستيفاء مقررات بازل 1و 2 و3,** ط1، دار الفكر والقانون، المنصورة، مصر،2013, ص101.

	دولOCDE.
% 50	قروض مضمونة برهونات عقارية، ويشغلها ملاكها. القرض الإيجاري للأموال المنقولة.
% 100	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية. مطلوبات من قطاع خاص. مطلوبات من خارج دول منظمة OCDE ويتبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام. مطلوبات من شركات قطاع العام الاقتصادية. مساهمات في شركات أخرى. جميع الموجودات الأخرى.

المصدر:سمير عبد العزيز، اقتصاديات وإدارة البنوك والنقود في إطار القرن21، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ص 190 -189.

وقامت لجنة بازل بوضع معاملات تحويل الالتزامات العرضية, إذ يلاحظ انه بعد تحويل الأصول التي تمثل ائتمان مباشر ممنوح أساسا للغير إلى أصول خطرة مرجحة بأوزان المخاطر كما ذكرنا سابقا، فمن الضرورة أن ينظر إلى الالتزامات العرضية التقليدية على أنها ائتمان غير مباشر لا يترتب علية انتقال الأموال من البنك إلى الغير مباشرة وبذلك على مخاطر أقل من الائتمان المباشر، لذلك يتم تحويل الالتزام العرضي إلى ائتمان مباشر باستخدام معامل التحويل الذي يحدد درجة المخاطر وفقا لطبيعة الالتزام ذاته، ثم يتم تحويل الائتمان المباشر إلى أصل خطر مرجحا بالوزن الترجيحي للمدين. أي أن قيمة الالتزامات العرضية تحسب من خلال الوزن الترجيحي الخاص بالأصول المقابلة داخل الميزانية[1], والجدول التالي يبين معاملات التحويل لتلك التعاملات:

الجدول رقم: 02 معاملات التحويل للالتزامات العرضية حسب مقررات بازل

معامل الترجيح	البنود
%20	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية (الاعتمادات المستندية).
%50	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات).
%100	بدائل الائتمان المباشر) الضمانات العامة للقروض بما في ذلك خطابات الاعتمادات تحت الطلب كضمان للقروض والأوراق المالية)، القبولات المصرفية بما في ذلك التظهير الذي يأخذ هذا الطابع، اتفاقيات البيع وإعادة والشراء وبيع الأصول مع حق الرجوع إلى البنك فيما يتعلق بمخاطر الائتمان، والمشتريات المستقبلية للأصول والالتزامات عن ودائع مستقبلية والأوراق المالية والأسهم المدفوعة جزئيا والتي تمثل التزامات عند

[1]عبد المطلب عبد الحميد، ،مرجع سابق،ص256.

	سحب معين.

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، **الإصلاح المصرفي ومقررات بازل3**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2013, ص93.

وتعرضت اتفاقية بازل1 لمجموعة من التعديلات تتعلق بكيفية حساب معيار كفاية رأس المال، بعدما أصبحت البنوك تتعرض لمخاطر متنوعة في ظل انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقات.

وعلى هذا الأساس أصدرت لجنة بازل اتفاقية خاصة لحساب كفاية رأس المال ليغطي مخاطر السوق[1]، بعدما كان يعنى فقط بالمخاطر الائتمانية، كما تم إضافة شريحة ثالثة إلى رأس المال إلى الشريحتين القائمتين وتتمثل هذه الشريحة الثالثة في القروض المساندة لأجل سنتين على أن تستخدم لتغطية مخاطر السوق فقط[2]،وبعد إدخال التعديلات عليها أصبحت جاهزة للتطبيق سنة 1998.

وهدفت اللجنة من هذا التعديل إلى أن تحتفظ البنوك برأس مال لمقابلة تأثير الأخطار الناشئة عن تقلبات الأسعار في الأسواق المالية ومعدلات الفوائد وعوامل السوق الأخرى على الأصول المالية (أسعار صرف العملات، أسعار السلع والمعادن...)، سواء كانت داخل أو خارج الميزانية، وحددت اللجنة في هذا التعديل نموذجين لحساب متطلبات رأس المال هما النموذج المعياري (الموحد) "Standardized Model", ونماذج قياس المخاطرة الداخلية Internal Risk Measurement Models والذي أصبح يعرف فيما بعد بمقررات بازل2.[3]

وبالتالي تصبح العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي:

$$\frac{\text{إجمالي رأس المال(شريحة1+ شريحة2+) 3 شريحة}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية} \times 12.5} \geq 08\%$$

حيث:

الشريحة الثالثة: تتمثل في ديون مساندة ذات الأجل القصير لتغطية مخاطر السوق،وتتكون هذه الشريحة من القروض المساندة بعد موافقة السلطات الرقابية ضمن الشروط التالية: [4]

- غير مضمونة ومدفوعة بالكامل.
- تاريخ الاستحقاق عند إصدارها لا يقل عن سنتين.
- لا يتم تسديدها إلا بموافقة السلطات الرقابية (قد يؤدي هذا التسديد إلى انخفاض رأس المال عن الحد الأدنى لكفاية رأس المال).
- الحد الأعلى لقيمة هذه الشريحة هو 25%من الشريحة الأولى لرأس مال البنك والتي تخصص لتغطية مخاطر السوق.

✓ معيار كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل 2:

وفي16جانفي2001 تقدمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تحديدا وتفصيلا حول الإطار السابق لمعدل الملاءة المصرفية، وطلبت إرسال التعليقات عليها من المعنيين والمختصين والهيئات (ومنها صندوق النقد الدولي)، وكان من المتوقع أن تصدر اللجنة النسخة النهائية من هذا الاتفاق قبل نهاية عام 2001،لكن لكثرة الردود والملاحظات تم تمديد مهلة التطبيقحتى 2005.

يقوم الاتفاق الجديد على الأسس التالية:

- طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر واللازم لمواجهة مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان.

---

[1] **مخاطر السوق:** التعرض للخسائر بالنسبة للبنود المتعلقة بالميزانية أو خارجها نتيجة للتحركات في أسعار السوق، وأهمها مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأسهم وأسعار السلع.

[2] فائزة لعراف، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة**، مرجع سابق، ص90.

[3] الزدجالي حمود بن صنجور، **بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية**، اتحاد المصارف العربية، 2003, ص95.

[4] Basel Committee On Banking Supervision Basel 2, international convergence of capital measurement & capital standards, a revised framework, June 2004, p 16.

- ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة والمراقبة, أي أن يكون البنك أو غيره من المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف الجهات الرقابية الآلية للتقييم الداخلي لتحديد رأس المال الاقتصادي وذلك من خلال تقييم المخاطر المرتبطة بذلك.
- نظام فاعل لانضباط السوق والسعي إلى استقراره، وهذا يتطلب من أي بنك أو مؤسسة مالية أن تقوم بالإفصاح عن رأس مالها ومدى تعرضها للأخطار، والطرق المتبعة لتحديد حجم الخطر حتى يكون عملاء هذه المؤسسات ودائنوها على علم بها، وليتمكنوا من تقدير المخاطر التي يواجهونها نتيجة تعاملهم مع هذه المؤسسات.

وبالنسبة لكفاية رأس المال فإن الاتفاق الجديد أبقى على معدل الملاءة الإجمالية % 8 كما ورد في بازل1 لعام، 1988 كما منح البنوك حرية اختيار إحدى المناهج الثلاثة في تقدير رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان (النموذج الموحد، نموذج التصنيف الداخلي، نموذجIRB المتقدم)، أما مخاطر السوق فقد بقيت طريقة حسابها بنفس ما ورد في اتفاقية بازل1.

وأضاف الاتفاق الجديد لكفاية رأس المال نوعا آخر من المخاطر التي لم تتعرض لها اتفاقيةبازل1، ألا وهي مخاطر التشغيل، وللبنوك الحرية في اختيار إحدى الطرق في مواجهة هذا النوع من المخاطر(طريقة المؤشر الأساسي، الطريقة المعيارية، الطريقة المتقدمة).

وبذلك أصبحت الصيغة الجديدة لحساب كفاية رأس المال بالشكل التالي:

$$\frac{\text{إجمالي رأس المال(شريحة1+ شريحة2+)شريحة3}}{\text{مخاطر الائتمان+ مخاطر السوق+ مخاطر التشغيل}} \geq \%08$$

بحيث ركزت اتفاقية بازل 2على ضرورة ربط معيار كفاية رأس المال بالمخاطر الحقيقية التي يتعرض لها البنك، ومدى قدرته على التحوط منها عن طريق تعزيز العلاقة بين العائد والمخاطرة.[1]

❖ معيار كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل 3

لقد كان للأزمة المالية العالمية2008دور بالغ في تبني مجموعة العشرين توجهات حذرة بخصوص كفاية رأس المال، وبعد عدة اجتماعات جمعتها بلجنة بازل تم التوصل إلى إطار جديد مقترح عرف بمقررات بازل3، وذلك في10 جانفي 2010، ويعتبر هذا الاقتراح أكثر صرامة لمتطلبات رأس المال للبنوك ومعدلات السيولة فيها، على أن يدخل حيز التنفيذ انطلاقا من جانفي2013 وخلال أجل يمتد إلى سنة 2019[2] .

ومن التوصيات المطروحة في هذا الصدد ما يلي: [3]

1. **تحسين نوعية قاعدة رأس المال**: إذ توجب على البنوك، الرفع من الشريحة الأولى من رأس المال التي تشكل احتياطاتها "الصلبة " أي الجزء الأكثر متانة من احتياطاتها " الصلبة " المؤلفة من أسهم وأرباح من 2% في الوقت الحاضر إلى4.5% من أصولها. يضاف إلى ذلك، تخصيص شريحة إضافية بمقدار 2.5% من رأس المال، لمواجهة أزمات مقبلة محتملة وهو ما يرفع إجمالي الاحتياطي "الصلب "إلى 7% كما أن اللجنة نصحت البنوك الكبيرة برفع هذه النسبة حتى فوق7 بهدف تجنب حدوث انهيار في النظام المصرفي، مثلما حدث في بنك Lehmann Brothersالأمريكي سنة 2008. فإذا كانت المعايير الجديدة قد حافظت على الحد الأدنى الإجمالي لرأس المال كما في السابق وهو8%, وبإضافة احتياطي الأزمات يصبح الحد الإجمالي الأدنى والمطلوب مع هذا الاحتياطي هو10.5%، وهذا يعني أن البنوك ملزمة بتدبير رساميل إضافية للوفاء بهذه المتطلبات. والجدول الموالي يبين التعديلات على رأس مال البنوك وفقا لبازل3:

الجدول رقم 03: برنامج التعديلات على رأس مال البنوك وفقا لبازل 3

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدنى من نسبة رأس المال	%3.	%4	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5

[1] حاكم محسن الربيعي وآخرون، **حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة**، ط 1، دار اليازوري، الأردن، 2011،ص57.
[2] محب خلة توفيق، **الحراك النقدي والمصرفي المعاصر**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011،ص157.
[3] التهامي عبد المنعم، **مقررات لجنة بازل الثانية والثالثة كمدخل لتحقيق استقرار النظام المالي المصرفي**، النشرة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية،2010، ص57.

من حقوق المساهمين	5						
لحد الأدنى من نسبة رأس المال من حقوق المساهمين+ رأس مال التحوط	%3.5	%4	%4.5	%5.125	%5.75	%6.375	%7
الحد الأدنى لرأس المال فئة 1	%4.5	%5.5	%6	%6	%6	%6	%6
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال	%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8
لحد الأدنى من إجمالي رأس المال+ رأس مال التحوط	%8	%8	%8	%8.625	%9.25	%9.875	%10.5
التخفيضات من الأسهم العادية للفئة 1	-	%20	%40	%60	%80	%100	%100

المصدر: سعيدي خديجة, أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية, إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل-دراسة حالة البنوك الإسلامية-, ص59.

2. **السيولة:** الاهتمام بزيادة معدلات السيولة بالبنوك وذلك بالاستثمار في أذون الخزانة والسندات الحكومية بنحو أكبر مع ضرورة أن يتوافر لدى البنوك السيولة الكافية للوفاء بكافة الالتزامات النقدية المستحقة على البنك خلال 30 يوما التالية.
3. **تبني مؤشر الرافعة المالية:** أدخلت لجنة بازل نسبة جديدة تتمثل في الرافعة المالية كمقياس داعم لأساليب قياس المخاطر وفقا لمقررات بازل2، مع الأخذ بعين الاعتبار التعديلات الجديدة المتعلقة بالشريحة الأولى لرأس المال وفقا لبازل3.
4. **مخاطر الائتمان المتعلقة بالمشتقات المالية وعمليات إعادة شراء أذون الخزانة والأوراق المالية:** إذ استهدفت اللجنة تدعيم متطلبات رأس المال بنحو أكبر مما كان عليه في اتفاق بازل2، من خلال فرض متطلبات رسملة إضافية للمخاطر، وأيضا لتغطية الخسائر التي تنتج عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلباتها في السوق.
5. **حواجز رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية:** حيث قدمت مجموعة من المقاييس لبناء حواجز لرأس المال في أوقات الرواج ويمكن تخفيضها في أوقات الانكماش للحفاظ على استقرار النظام المصرفي وكبح آثار تلك الضغوط على الاقتصاد وسوق الأوراق المالية بدلا من تضخيمها.
6. **ضرورة التزام البنوك باختبارات الضغط:** شددت لجنة بازل على ضرورة اعتماد البنوك على اختبارات الضغط لإدارة مخاطرها، إذ أن اختبارات الضغط تعمل على تحذير البنوك من الصدمات التي يمكن أن ينتج عنها خسائر ضخمة، فهي بذلك من العناصر المهمة في نظم إدارة المخاطر لدى البنوك، خاصة بعد الأزمات التي شهدتها الأسواق, وفيما يلي سيتم التطرق أكثر لها بشيء من التفصيل.

امتد اجل تطبيق هذه الاتفاقية إلى غاية 2019م. تمر خلال هذه الفترة بمرحلتين للمراجعة سنة 2013م وسنة 2015م وطول هذا اجل يساعد البنوك على إجراء التعديلات الهيكلية المناسبة والتي تتلاءم مع مبادئ اتفاقية بازل الجديدة وهي تهدف إلى تحقيق ما يلي:

- توفير الإطار الرقابي القادر على مواجهة الأزمات واستيعاب الصدمات التي قد تطرأ نتيجة للتغيرات الاقتصادية.
- تعزيز شروط كفاية رأس المال ومعايير السيولة.
- الإطار العام للجوانب الاحترازية الكلية الذي يختص في التعامل مع المؤسسات المالية تنظيمها خلال فترة ما بعد الأزمة.

وقد اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة:

- ✓ **الأولى للمدى القصير** وتعرف **بنسبة تغطية السيولة** وتحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوما من التدفقات النقدية لديه. ويجب أن لا تقل عن 100%، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتيا.

$$\frac{\text{الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك}}{\text{حجم 30 يوم من التدفقات النقدية لدى البنك}} \geq \%100$$

✓ **الثانية** وتعرف **بنسبة صافي التمويل المستقر** لقياس السيولة في المدى المتوسط والطويل, والهدف منها توفير موارد مستقرة للبنك, وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك, إلى استخدامات هذه المصادر الأصول, ويجب أن لا تقل عن 100%.

$$\frac{\text{نسبة مصادر التمويل لدى البنك}}{\text{استخدامات مصادر التمويل لدى البنك}} \geq 100\%$$

وتتمثل الموارد المستقرة في رأس المال الخاص والأسهم الممتازة وباقي الخصوم التي تكون مدتها الفعلية سنة أو أكبر...الخ. أما الحاجة للتمويل فهي مجموع قيمة الأصول الممولة من قبل البنك، كل أصل معينة.[1]

الجدول رقم (04) متطلبات رأس المال وفق مقررات بازل (3)

	حقوق المساهمين– الشريحة 1	رأس مال - الشريحة الأولى	إجمالي رأس المال
الحد الأدنى	%4.5	%6	%8
رأسمال التحوط	%2.5		
حدد رأس مال التحوط لتقلبات الدورية	%2.5 - %0		
الحد الأدنى + رأس مال بازل(3)	%7	%8.5	%10.5
بازل(2)	%2	%4	%8

المصدر: صالح مفتاح، وآخرون، **تأثير مقررات لجنة بازل 3على النظام المصرفي الإسلامي**، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي:النمو والعدالة كالاستقرار من منظور إسلامي، اسطنبول، تركيا.

رابعا: توصيات بنك الجزائر بخصوص الملاءة المصرفية

لقد حاول بنك الجزائر مسايرة اتفاقية بازل1من خلال إصدار النظام رقم 90-01في04جويلية 1990 والمتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، إذ أوصى في المادة الرابعة منه أنه يتوجب على المؤسسات المالية والمصرفية أن تكون نسبة تغطية المخاطر لا تقل عن.8% وبعد ذلك جاء النظام 91-09 الصادر في أوت 1991 ليحدد قواعد الحيطة والحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية، ثم تلاه النظام95-04 المعدل والمتمم لنظام 09-91.

وقد وضع بنك الجزائر رزنامة للتطبيق التدريجي لنسبة كفاية رأس المال المطلوبة وذلك بالشكل التالي[2]:

- ديسمبر1992يجب أن يكون الحد الأدنى لكفاية رأس المال 4%.
- ديسمبر1993يجب أن يكون الحد الأدنى لكفاية رأس المال 5%.
- جويلية1995يجب أن يكون الحد الأدنى لكفاية رأس المال 8%.

بسبب تعذر أغلب البنوك على الالتزام بالآجال الواردة في هذه الرزنامة قام بنك الجزائر إلى إصدار التعليمة74-94في 29 نوفمبر1994والتي ألزم من خلالها البنوك الاحتفاظ بملاءة رأس المال أكبر أو تساوي8%وذلك بشكل تدريجي، مع آخر أجل للتنفيذ ديسمبر1999.وعليه فإن اتفاقية بازل1 تأخر تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية، إذ حددت لجنة بازل آخر أجل للتنفيذ 1992.

بخصوص ما تضمنته اتفاقيات بازل2, سعى بنك الجزائر إلى العمل بمقتضياتها من عبر إصدار النظام 02-03بتاريخ14نوفمبر2002والذي يجبر من خلاله البنوك والمؤسسات المالية تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية لمواجهة مخاطرها (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق إضافة إلى مخاطر التشغيل)[3], كما أصدر بنك الجزائر بعد ذلك النظام 11-03المتعلق بمراقبة المخاطر بين البنوك وضرورة إنشاء

[1] نجار حياة، **اتفاقية بازل3وآثارها على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة جيجل، العدد 13، 2013، ص283-284.

[2] المادة04من النظام90-01والمتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، بنك الجزائر،1990/07/04.

[3] المادة02من النظام 02-03والمتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، بنك الجزائر، 2002/11/14.

نظام مراقبة داخلية لمنح القروض والاقتراض من البنوك خاصة المتعلقة بالسوق النقدي.[1]، إلى جانب ذلك تم تطبيق برنامج لدعم عصرنة القطاع المالي من خلال استحداث نظم للمراقبة الداخلية لعدد من البنوك الخاصة بها[2].

و في إطار السعي نحو مواكبة توصيات لجنةبازل3 أصدر بنك الجزائر النظام رقم 11-04المؤرخ في24ماي 2011, والمتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة بحيث ألزم البنوك باحترام نسبة محددة للسيولة في الأجل القصير، كما أنه قام بإصدار تعليمات سنة 2014 خاصة بتطبيق نسب ملاءة جديدة في البنوك والمؤسسات المالية من خلال النظام 14-01المؤرخ في 16فيفري 2014, ويوضح فيه كيفية حساب نسبة الملاءة للبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، وذلك بتحديد عناصر الأموال الخاصة التي تدخل في حساب النسبة، إضافة إلى مخاطر القرض وتم إدراج مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، كما تم تحديد معاملات ترجيح هذه المخاطر، وقد ألزم بنك الجزائر البنوك والمؤسسات المالية بتصريح النسب المنصوص عليها وفق الطريقة التي حددها في هذا النظام كل3 أشهر لدى اللجنة المصرفية.

$$\text{المعامل الأدنى للسيولة} = \frac{\text{مجموع الأصول المتوفرة الممكن تحقيقها على المدى القصير+التزامات التمويل المستلمة من طرف البنوك}}{\text{مجموع الاستحقاقات تحت الطلب في المدى القصير+الالتزامات المقدمة}} \geq 100\%$$

ضمن نفس السياق تم إصدار النظام رقم 11-08الصادر في28نوفمبر2011والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف المخاطر (خطر السوق،خطر القرض، خطر التركز، خطر معدل الفائدة، خطر التسوية، خطر السيولة، الخطر القانوني، خطر عدم المطابقة والمخاطر التشغيلية)، من خلال هذا النظام تم تحديد جهاز الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، والذي يشمل نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية، هيئة المحاسبة ومعالجة المعلومات، أنظمة قياس المخاطر ومراقبتها والتحكم فيها إضافة إلى نظام حفظ الوثائق والأرشيف[3].

في إطار هذا النظام يجب أن تغطي الأموال الخاصة الصافية للبنك القاعدية والتكميلية على الأقل 9.5%من مجموع المخاطر التي يتعرض لها البنك.

$$\text{نسبة الملاءة للبنوك} = \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية (القاعدية + التكميلية)}}{\text{مجموع المخاطر المرجحة (مخاطر القرض+ مخاطر السوق+ مخاطر التشغيل)}} \geq 9.5\%$$

كما يجب أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية كلا من مخاطر القرض ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق بنسبة 7%على الأقل.

$$\text{معامل الحد الأدنى المحدد للملاءة} = \frac{\text{الأموال الخاصة القاعدية}}{\text{مجموع المخاطر المرجحة (مخاطر القرض+مخاطر السوق+ مخاطر التشغيل)}} \geq 7\%$$

أما فيما يتعلق ترجيح المخاطر فقد اقترح بنك الجزائر معايير الترجيح لتحديد مبلغ الأموال الخاصة اللازمة لتغطية مخاطرها.

إضافة إلى ذلك فقد فرض بنك الجزائر هامش أمان على البنوك والمؤسسات المالية وهو يتكون من الأموال الخاصة القاعدية والتي يجب أن تغطي 2.5%من مخاطرها المرجحة.

$$\text{هامش الأمان} = \frac{\text{الأموال الخاصة القاعدية}}{\text{مجموع المخاطر المرجحة (مخاطر القرض+مخاطر السوق+ مخاطر التشغيل)}} \geq 2.5\%$$

تم إصدار النظام 14-02المتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات، والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية أن تحترم باستمرار نسبة قصوى لا تفوق25%بين مجموع المخاطر الصافية المرجحة التي يتعرض لها على نفس المستفيد ومبلغ أمواله الخاصة القانونية.

---

[1] النظام 11-03والمتعلق بمراقبة مخاطر ما بين البنوك، بنك الجزائر،2011/05/24.

[2] سليمان ناصر، **المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14،جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014،ص53.

[3] النظام رقم 11-08المؤرخ في 28نوفمبر 2011المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

$$\text{نسبة توزيع المخاطر لمستفيد} = \frac{\text{مجموع المخاطر المرجحة للمستفيد}}{\text{الأموال الخاصة الصافية للبنك}} \geq 25\%$$

كما يمكن أن تفرض اللجنة المصرفية نسبة قصوى أدنى من هذا الحد بالنسبة لجميع مستفيدي البنك أو المؤسسة المالية، إذ لا يجب أن يتجاوز مجموع المخاطر الكبرى التي يتعرض لها البنك ثماني أضعاف مبلغ أمواله الخاصة القانونية، وإذا تم تجاوزها فإن البنك بذلك يتعرض لعقوبات من طرف اللجنة المصرفية.

خلاصة الفصل:

ظهرت لجنة بازل للمرة الأولى في عام 1974 ،تم في إطارها إصدار أول اتفاقية عرفت ب(بازل 1)سنة 1988 حيث حددت نسبة 8% كحد أدنى لكفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان، ثم تم تحيين توصياتها في إطار إصدار النسخة الثانية (بازل2)سنة 2004 حيث تضمن أبعادا جديدة لحماية البنوك تمثلت في تحديد الحدود الدنيا لمتطلبات رأس المال التي يدب أن تغطي كل أنواع المخاطر (الائتمانية،السوقية والتشغيلية)،كما أدت التغيرات الحاصلة في بيئة العمل وزيادة درجة مخاطرها إلى إجراء تعديل ثالث في معايير بازل معلنة ميلاد بازل 3 سنة2010، والتي تلزم البنوك بضرورة حماية نفسها ضد الأزمات المالية المحتملة من خلال تبني مجموعة من القواعد التي تهدف إلى زيادة الجودة الشفافية في قاعدة رأس المال بالإضافة تبني نظام للرقابة والمتابعة لكفاية رأس المال واحترام الحدود الدنيا لمتطلبات السيولة في البنوك.

على الصعيد الوطني ومن خلال مجموعة القرارات والتوصيات التي أصدرها بنك الجزائر والتي تم تناولها في متن البحث, نجد أنه كان حريصا على ضمان توفير أقصى درجات الحماية للبنوك العاملة في الاقتصاد, من خلال اعتماد توصيات لجنة بازل أولا بأول، في إطار احترام آجال الالتزام التي تفرضها اللجنة، غير انه وفي بعض الحالات نجده يلجأ إلى تبني رزنامة مرنة في بعض الأحيان بالنظر لبعض الصعوبات التي تحول دون التطبيق الصارم للبنود في الآجال المحددة.

الفصل الثاني: واقع الملاءة المالية في بنك التنمية المحلية BDL.

تمهيد.

المبحث الأول: تقديم بنك التنمية المحلية

المبحث الثاني:عرض القوائم المالية لبنك التنمية المحلية

المبحث الثالث: دراسة الملاءة المالية لبنك التنمية المحلية

تمهيد

في إطار الأول:مدى التزام البنوك الجزائرية بمعايير الملاءة المصرفية, واستغلالا لما تم تناوله في الجانب النظري من الدراسة, سيتناول هذا الفصل دراسة مفصلة لحالة بنك التنمية المحلية من خلال استغلال الوثائق المحاسبية الرسمية والتقارير المصادق عليها والمنشورة على الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك.

المبحث الأول : تقديم بنك التنمية المحلية

المطلب الأول: نشأة بنك التنمية المحلية

تأسس بنك التنمية المحلية وفق المرسوم رقم 85/85 الصادر في 30 أبريل 1985 في شكل شركة البنك الوطني المخصصة للتمويل التنمية المحلية، وفيما يلي بعض المعطيات الرسمية الخاصة بالبنك

- **اسم الشركة:** بنك التنمية المحلي – بالاختصار BDL.
- **الشكل القانوني**: شركة مساهمة - EPE/SPA،بداية من 20فبراير1989

قيمة رأس المال : 36.8 مليار دينار.

- **المساهمون**: الدولة التي تمثلها وزارة المالية.
- **المقر الاجتماعي :** 05 شارع GASI AMARسطاوالي- الجزائر العاصمة.
- **غرض الشركة :**دفع يونيفارسال بنك بشكل رئيسي في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والأفراد والمهن الحرة.

المطلب الثاني مهمة بنك التنمية المحلية واستراتيجياته:

يضطلع بنك التنمية المحلية بالأنشطة التقليدية للبنك الشامل من خلال جمع المدخرات وتوفير وإدارة وسائل الدفع, فضلا عن مزج القروض.تتكون محفظة عملائه من :

- الشركات الكبيرة
- الشركات الصغيرة والمتوسطة (بما في ذلك الشركات الصغيرة جدا).
- المهنيين.
- الأسر والأفراد.

كما يتميز بنشاط معين وهو "الرهن" المدعوم بمجوهرات (ذهبية مضمونة).

يتمثل الهدف الرئيسي للبنك في تمييز نفسه عن المنافسة من خلال ترسيخ مهنته كبنك "للشركات الكبيرة" و"الشركات الصغيرة والمتوسطة /الشركات الصغيرة والمتوسطة" و"المهنيين والأفراد من خلال تعزيز الرافعات الأساسية علاقات العملاء تؤكد دورها كبنك عالمي.

يهدف بنك التنمية المحلية في السنوات القادمة إلى ترسيخ مكانته في هذه الأسواق من خلال تقديم خدمات مالية مبتكرة لعملائه من خلال التعبئة بكل قوتها ووسائلها لغرض:

- الانتباه لعملائه من خلال تقديم مجموعة من المنتجات التي تلبي احتياجاتهم.
- تشجيع الموظفين وتمكينهم من خلال منحهم فرص التدريب وآفاق التطور الوظيفي.
- إرضاء المساهمين من خلال تحسين الربحية المالية.
- توصيل المعلومات الموثقة وذات الصلة للشركاء.

وفي إطار الشمول المالي قام بنك التنمية المحلية أيضا بتوفير أفضل إطار ممكن للمؤسسات الصغيرة عن ساعدت ودعت لتصبح شركات ناشئة, لان هذه الشركات ابتكاريه شابة مع إمكانية تنموية عالية تتطلب دعما لتكون قادرة على تمويل نموهم الاقتصادي.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية

يمثل الشكل أدناه الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية

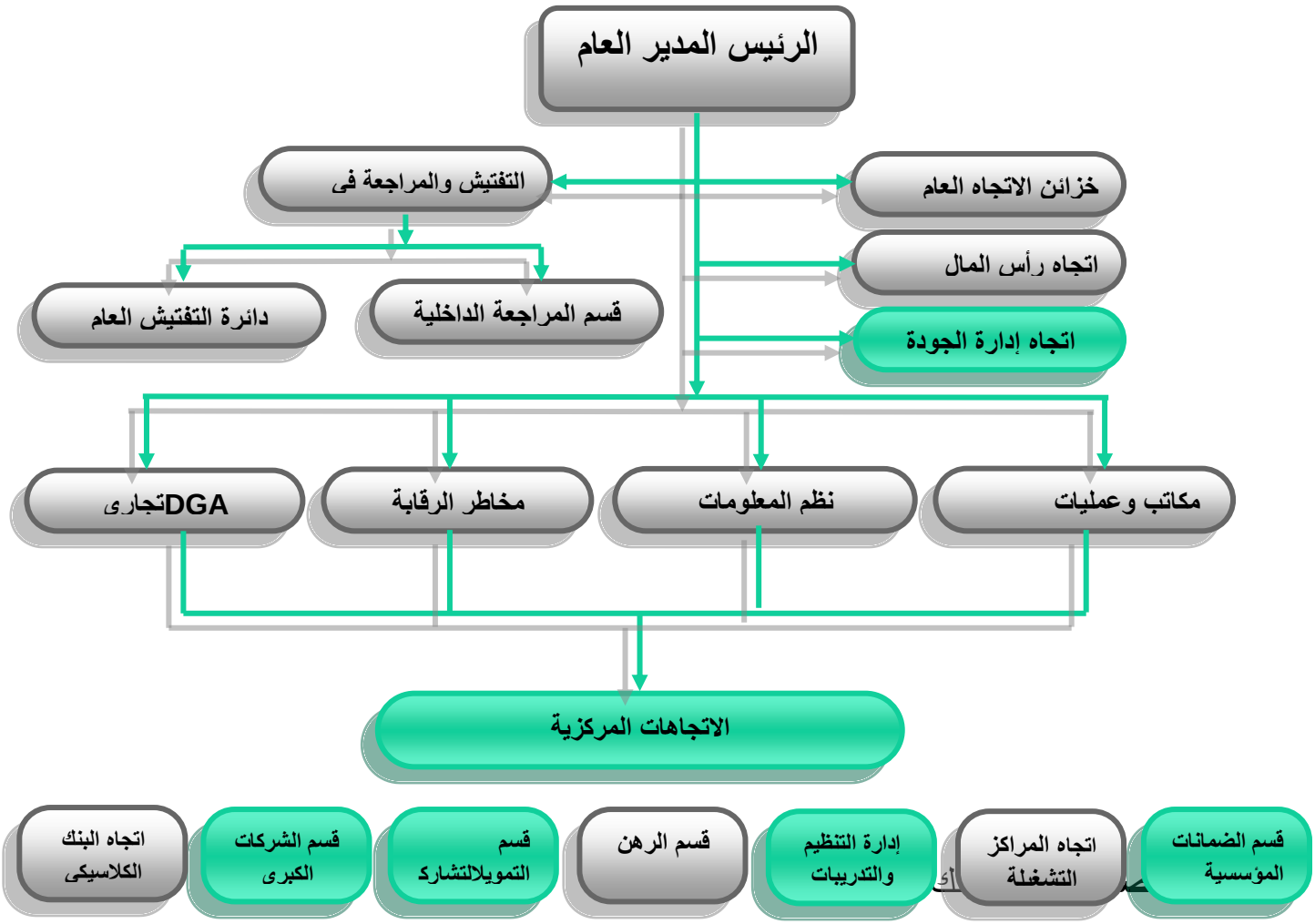

المطلب الثاني: المؤشرات والقوائم المالية لبنك التنمية المحلية

أولا: القوائم المالية لبنك التنمية المحلية

1- **الميزانية:** تمثل الميزانية وثيقة محاسبية قانونية وإجبارية، تعطي صورة حقيقة خلال السنة المالية المعتبرة،

الجدول رقم (05) : الميزانية - جانب الأصول

الوحدة: د ج

البيان	ديسمبر 2017	عام 2018
الصندوق،البنك المركزي،الخزينة العمومية،مركز الصكوك البريدية	98 ,63864653241	83 ,12605084085
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	53 ,99681908	816365005047
أصول مالية جاهزة للبيع	61 ,2799207489	57 ,2472153528
سلفيات وحقوق على المؤسسات المالية	76 ,58737844820	34 ,66990735874
سلفيات وحقوق على الزبائن	59 ,699977106389	30 ,76844925459
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	04 ,9053740789	87 ,8994029817

الضرائب الجارية -أصول	26 ,13541609656	99 ,1164023194
الضرائب المؤجلة - أصول	62 ,642578105	15 ,798094717
أصول أخرى	17 ,4521700756	00 ,4873074404
حسابات التسوية	62 ,6200523118	66 ,9491831871
المساهمات في الفروع ،المؤسسات المشتركة	96 ,5940124572	16 ,6090179606
العقارات الموظفة	52 ,9760398	54 ,8499549
الأصول الثابتة المادية	68 ,10453851708	52 ,1106898816
الأصول الثابتة غير المادية	79 ,12465681631	81 ,1525611289
فارق الحيازة	00	00
إجمالي الأصول	**24 ,902281827588**	**21 ,1048881259282**

المصدر: وثائق البنك, متاحة على الرابط :https://www.bdl.dz/Algerie/img/DOC/rapport-activite-2018.pdf

الجدول رقم (06) : الميزانية - جانب الخصوم

الوحدة : دج

المطلوبات	عام 2017	عام 2018
البنك المركزي	00 ,0	00 ,0
ديون تجاه المؤسسات المالية	26 ,45694772093	57 ,2007257021
ديون تجاه الزبائن	19 ,709308392749	61 ,858443334041
ديون ممثلة بأوراق مالية	98 ,6442145625	43 ,11402182876
الضرائب الجارية -خصوم	37 ,7030781784	64 ,7746277855
الضرائب المؤجلة - خصوم	00 ,0	00 ,0
خصوم أخرى	11 ,6406181339	48 ,17059371691
حسابات التسوية	32 ,15637647635	43 ,8395358349
مؤونات الأعباء والمخاطر	27 ,5207339785	77 ,57222036998
إعانات التجهيز- إعانات أخرى للاستثمار	00 ,0	00 ,0
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	47 ,9933701973	30 ,17201024459
ديون تابعة	00 ,8400000000	00 ,8400000000
رأس المال	00 ,36800000000	00 ,36800000000
علاوات مرتبطة برأس المال	00 ,0	00 ,0
احتياطات	80 ,31149457580	22 ,40951167901
فارق التقييم	26 ,1714846221-	26 ,2516271913-
فارق إعادة التقييم	52 ,8184542932	52 ,8173491182
ترحيل من جديد(+/-)	00 ,0	20 ,5279639611-
نتيجة السنة المالية (+/-)	20 ,1381710310	79 ,16310150428
مجموع الخصوم	24 ,902281827588	21 ,1048881259282

المصدر: وثائق البنك, متاحة على الرابط :https://www.bdl.dz/Algerie/img/DOC/rapport-activite-2018.pdf

سجل بنك التنمية المحلية لسنة 2018بعض التغيرات في جانب الخصوم 1048881259282.21دينار، حيث بلغت السيولة النقدية الموجودة في الصندوق والبنك المركزي والخزينة ومركز الشيكات البريدية مبلغ قدره 126050840285, 83دينار جزائري, في أن البنك خفض استثماراته في مجال الإقراض بالنسبة للمستحقات على العملاء إذ بلغ 788449254595, 30دينار جزائري، كما سجلت ارتفاع في الأصول المالية المتاحة للبيع بمبلغ قدره 24721535208, 57 دينار جزائري مقارنة بسنة2017.

اعتمد بنك التنمية المحلية في تمويل استخداماته المالية بصفة أساسية على ثلاث موارد تتمثل في حسابات الدائنة للعملاء بصفة أساسية بمبلغ 858443334041, 61 دينار جزائري, وهي ذات الآجال استحقاق مختلفة غير أنها تتميز كونها تحت الطلب مما يجبر البنك على أخذ الحيطة والحذر في تعامله بهذه الأموال, وبدرجة الثانية ديون المؤسسات المالية بمبلغ قدره 20072575021, 57 دينار جزائري، ونلاحظ عدم اعتماده على رأس ماله الذي بلغ 36800000000, 00 دينار جزائري, كما سجل انخفاض في نسبة أمواله لتغطية المخاطر المصرفية العامة المقدرة ب17201024459, 30دينار جزائري.ولقد ارتفعت أرباح البنك سنة 2018المقدرة ب 16310150428, دينار جزائري ،مقارنة بسنة 2017التي سجلت أرباح بمبلغ 1381710310, 20دينار جزائري.

2- خارج الميزانية:تعتبر وثيقة قانونية تسجل فيها جميع التزامات (تعهدات) البنك بنوعيها الممنوحة والمستلمة،و يجمع في خارج الميزانية كل العمليات التي تحقيقها مؤجل في المستقبل وبذلك هي تمثل الخصوم المحتملة كون تحققها مرتبط بتحقق التزام أو شرط غير مؤكد وخارج عن إرادة البنك

الجدول رقم (07):خارج الميزانية العمومية

ورقة خارج الرصيد	عام 2017	عام 2018
الالتزامات الممنوحة	22 ,251999519854	**71 ,348868409170**
التزامات التمويل لصالح المؤسسات المالية	74 ,4064103565	**73 ,13726599267**
التمويل لصالح العملاء	47 ,156732484191	54 ,227063159915
التزامات ضمان المؤسسات المالية	110700000000	110700000000
التزامات ضمان العميل	24 ,88428320299	57 ,105307350590
الالتزامات الأخرى الممنوحة	77 ,1667611797	87 ,1664299396
الالتزامات المستلمة	82 ,2722468516790	86 ,3293406867431
التزامات التمويل المستلمة من المؤسسات المالية	76 ,6251543589	88 ,5962741370
التزامات الضمان المتلقات من المؤسسات المالية	72 ,88135935401	55 ,119115485666
الالتزامات الأخرى المتلقات	34 ,2628081037799	43 ,3168318640394

المصدر: وثائق البنك، متاحة على الرابط:
https://www.bdl.dz/Algerie/img/DOC/rapport-activite-2018.pdf

سجل البنك 2018سنةارتفاع في إجمالي الالتزامات المقدمة بمبلغ قدره 3488684091، و, 71دينارجزائري،أما الالتزامات المتلقات لسنة 2018فقد سجلت انخفاض ملحوظ بمبلغ 5962741370, 88دينارجزائري مقارنة بسنة 2017 التي سجلت ملغ قدره 2722468516790, 82دينار جزائري.

3-جدول حسابات النتائج: تسجل في جدول حسابات النتائج كل الإيرادات التي يحققها البنك في فترة معينة والتكاليف التي يتحملها خلال نفس الفترة،و يمثل الفرق بين الإيرادات والتكاليف نتيجة الدورة المالية

الجدول رقم (08)حسابات النتائج

البيان	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018
+فوائد ونواتج مماثلة	4580854001544	5277416588572
-فوائد وأعباء مماثلة	-1209130253974	-1309761364135
+عمولات (نواتج)	669214003646	779609247796
-عمولات (أعباء)	-20219309484	-37198647371
-/+أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة	67997165	536799389
-/+أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع	2671229976	7592850685
+نواتج النشاطات الأخرى	13013017695	27907281296
-أعباء النشاطات الأخرى	-4441679	-221593541
الناتج البنكي الصافي	4036466244889	4743881162691
-أعباء الاستغلال العامة	-1189798759893	-1322255170465
-مخصصات للاهتلاك وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	-87929260288	-114587687077
الناتج الإجمالي للاستغلال	2758738224707	3307038305149
-مخصصات المؤونات وخسائر القيمة والمستحقات غير قابلة للاسترداد	-1908976410304	-1708945602861
استرجاع المؤونات وخسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	844599796475	572539712186
ناتج الاستغلال	1694361610878	2170632414474
-/+أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى	1754812588	3025120000
+العناصر غير العادية (نواتج)	289997954	389686556
-العناصر غير العادية (أعباء)	000	000
ناتج قبل الضريبة	1696406421420	2174047221030
-ضرائب على النواتج وما يماثلها	-316235390400	-543032178151
الناتج الصافي للسنة المالية	**1380171031020**	**1631015042879**

المصدر: وثائق البنك، متاحة على الرابط :
https://www.bdl.dz/Algerie/img/DOC/rapport-activite-2018.pdf

سجل بنك التنمية المحلية سنة 2018زيادة في صافي الدخل المصرفي بإجمالي قدره 473881162691دينار جزائري ،حيث بلغت مخصصات الدخل التشغيلي ب33070305149دينار جزائري, وكما سجل صافي الربح العام بمبلغ إجمالي 1631015042879دينار جزائري.

ثانيا: مؤشرات مالية أخرى لبنك التنمية المحلية: يمثل الجدول أدناه ملخصا لبعض المؤشرات المميزة لبنك التنمية المحلية خلال الفترة 2016-2018.

الجدول رقم 09: الأرقام الرئيسية لمصرف التنمية المحلية:

المؤشرات	عام 2016	عام 2017	عام 2018	تطور 2018/2017 في القيمة	تطور 2018/2017 بالنسبة المئوية
رأس المال الاجتماعي	36800	36800	36800	_	_
مجموع الميزانية	846926	902282	2820481	146599	16%
الأموال الخاصة القانونية	93359	96481	108646	12165	12, 61%
ودائع العملاء بالدينار	669307	676637	815744	139107	21%
ودائع العملاء بالعملة الصعبة	28683	40966	58335	17369	%42
إجمالي الودائع العملاء (بالدينار +بالعملة الصعبة)	697990	717603	874079	156476	21, 80%
قروض العملاء (إجمالي قروض المباشرة)	648460	752151	826604	75755	10%
مجموع الالتزامات بالتوقيع الممنوحة	125874	251999	438871	96872	38%
معامل التشغيل	%71 ,28	%48 ,29	%87 ,27	-	-
معدل التوظيف (موارد العملاء /توظيف العملاء	%101	%90	%70 ,98	-	-
الربحية الاقتصادية صافي الدخل /إجمالي الأصول _العائد على الأصول	%9 ,1	%5 ,1	%6 ,1	-	-
العائد على حقوق الملكية ROE	%9 ,17	%3 ,14	%15	-	
متوسط حجم التداول لكل وكيل مصرفي (بالدينار)	13536592	13624373	15385356	-	-
لكل وكيل مصرفي (بالدينار)NBI	10687511	10443638	11982524	-	-
تكاليف الموظفين بما في ذلك التدريب /وكيل البنك (بالدينار)	1450663	1466908	1575885	-	-
تكاليف والموظفين بما في ذلك التدريب /دوران	%6 ,12	%1 ,12	%4 ,11	-	-
تكاليف التدريب الموظفين	%5 ,2	%2 ,3	%2 ,4	-	-

المصدر: وثائق البنك، متاحة على الرابط https://www.bdl.dz/Algerie/img/DOC/rapport-activite-2018.pdf

نلاحظ من خلال الجدول أن البنك سجل تطورا إيجابيا في مختلف المؤشرات المالية حيث ارتفع رأس المال التنظيمي لبنك التنمية المحلية من 96481 مليون دينار جزائري إلى 108646مليون دينار جزائري أي بزيادة قدرها 12, 61%. وسجل إجمالي ائتمان البنك زيادة بنسبة 16% في عام 2018.

تظهر نسبة تشغيل البنك, والتي تعد مؤشر مهما للإنتاجية, مستوى مهما للغاية يبلغ 27, 87%سجل العائد على الحقوق الملكية (ROE) في عام 2018 مستوى 15% والعائد الاقتصادي (ROA) مستوى 16%.

المطلب الثالث:دراسة الملاءة المالية لبنك التنمية المحلية

أولا: النسب الاحترازية لبنك التنمية المحلية: من اجل دراسة التزام بنك التنمية المحلية بمعايير الملاءة المحددة من طرف لجنة بازل وكذا بنك الجزائر, تم الاعتماد على النسب الاحترازية للبنك خلال ثلاثة سنوات متتالية (2016-2017 و2018) وقد تم تدوين النتائج في الجدول الموالي

الجدول رقم (10) النسب الاحترازية لبنك التنمية المحلية :

النسبة / السنة	2016	2017	2018	المعدل المعياري
معامل حقوق الملكية الأساسي	%39 ,11	%00 ,10	%04 ,10	%<7
معامل السيولة	%98	%60	%88	%100 <
حقوق الملكية /الموارد الدائمة	%64	%61	%67	%60<

المصدر: وثائق البنك، متاحة على الرابط -https://www.bdl.dz/Algerie/img/DOC/rapport-activite 2018.pdf

من خلال الجدول نسجل الملاحظات التالية

- حقق البنك معاملا أعلى من المعدل المفروض من بنك الجزائر بالنسبة لمعامل حقوق الملكية.
- لم يحقق البنك المعدل الأدنى المطلوب من السيولة خلال السنوات الثلاث
- حقق البنك معاملا أعلى من المعدل المفروض من بنك الجزائر بالنسبة لمعامل حقوق الملكية نسبة إلى الموارد الدائمة.

ثانيا: تطور معدل الملاءة المالية لبنك التنمية المحلية

من أجل معرفة مدى التزام بنط التنمية المحلية باحترام القواعد الاحترازية تم الاعتماد على مؤشر الملاءة ومقارنته بالمعدل المطلوب من بنك والمقدر ب9.5% كحد أدنى وذلك اعتبارا من سنة 2014.

الجدول رقم (11)الملاءة المالية في بنك التنمية المحلية

السنوات	2016	2017	2018	المعدل المعياري
9.5%بداية من 2014	**12.43%**	**12.56%**	**14.26%**	معدل الملاءة المالية

المصدر: وثائق البنك متاحة على الرابط-https://www.bdl.dz/Algerie/img/DOC/rapport-activite 2018.pdf

الشكل رقم 03: تطور معدل الملاءة المالية في بنك BDL:

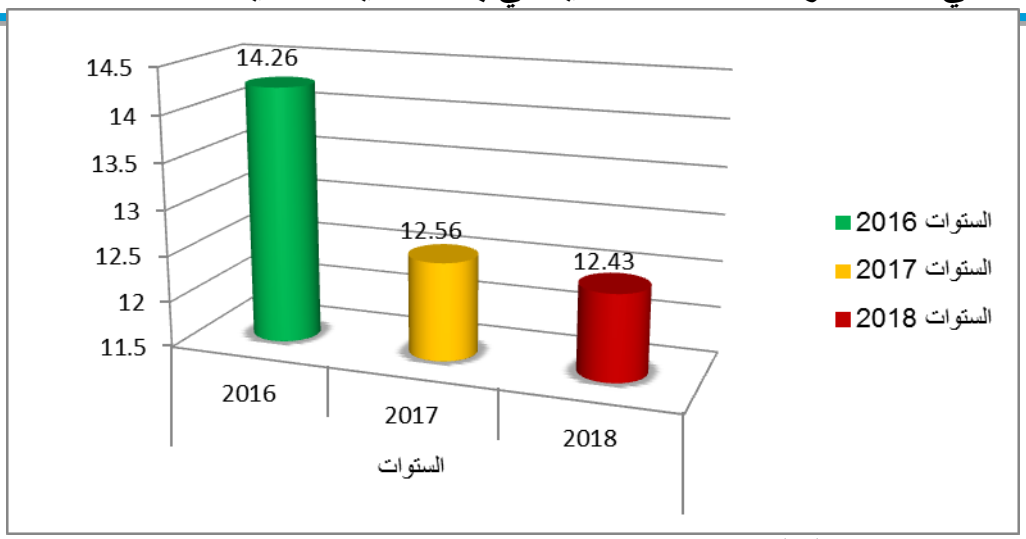

المصدر: من إعداد الطالبة

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه, أن معامل الملاءة المالية أعلى من المطلوب حسب بنك الجزائر (9.5%), حيث بلغ 14.26% وهي أعلى نسبة خلال مرحلة الدراسة حيث تراجعت خلال سنة 2017 إلى 12.56% واستمرت في التراجع حتى سنة 2018 لتحقق نسبة 12.43%, رغم هذا التراجع في نمو معدل الملاءة المالية لبنك التنمية المحلية BDL إلا إن البنك يعتبر ذو ملاءة مالية خلال هذه الفترة كونه يراعي معايير الملاءة المالية التي جاءت بها لجنة بازل للرقابة المصرفية, ومن هنا نستنتج أن بنك التنمية المحلية قادر على مجابهة كل من مخاطر السوق ومخاطر التشغيل وكذا مخاطر الائتمان.

خلاصة الفصل :

إن بنك التنمية المحلية من البنوك الرائدة على الساحة المصرفية الجزائرية بالرغم من حداثة إنشائه ،من خلال دراسة المعايير الاحترازية المطبقة في البنك لسنتين 2017-2018يمكن القول بأنه يحترم التنظيم رقم 01-14المتضمن نسبة الملاءة المالية 12, 43%نهاية سنة 2018ولديه وضعية سيولة جيدة مما يعني أن له قدرة كافية على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالتمويلات ومقابلة احتياجاته الطارئة ،وقدرته على سداد أموال المودعين والجهات المقرضة بالإضافة إلى لتحقيقه مؤشرات ربحية جيدة.

خاتمة

في إطار دراستنا حول مدى التزام البنوك الجزائرية بمعايير الملاءة المالية المقترحة، إطار معايير لجنة بازل تم تقديم بعض الأطر النظرية المتعلقة بالمخاطر المصرفية وكذا تعريف الملاءة المالية والمعايير التي جاءت بها لجنة بازل بمختلف مراحلها، كما تم التطرق إلى حالة الجزائر من منظورين, عام تناولنا فيه إجراءات وتوصيات بنك الجزائر بخصوص القواعد الاحترازية وجهوده في مسايرة قرارات لجنة بازل، ومنظور خاص درسنا عبره حالة بنك التنمية المحلية, حيث عرضنا تعريفا له وبعض المؤشرات المالية العامة الخاصة به بالإضافة إلى بيان مدى التزامه بقواعد الحذر عموما ومعيار كفاية رأس المال خصوصا.

وقد خلصت الدراسة في ختامها إلى مجموعة من النتائج تتوافق جميعها مع الفرضيات المقترحة, نلخصها في النقاط التالية:

- حاولت الجزائر الالتزام بمضامين لجنة بازل منذ بداية ظهورها وقد تجسد ذلك من خلال مخالف القوانين والأوامر المؤطرة للعملية والتي منها الأمر رقم 11-03 المتعلق بالنقد والقرض،للنظام رقم 11-04 لسنة 2009 بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، إضافة إلى صدور الأمر رقم 04-11المؤرخفي2010 ،النظام رقم 01-14والنظامرقم 02-14المؤرخانفي 16/01/2014حيثيتضمنالأولالملاءةالمطبقةعلىالبنوكوالمؤسساتالمالية.
- وجدت البنوك الجزائرية بعض الصعوبات في الالتزام بتطبيق معايير لجنة بازل في المواعيد المحددة, غير أن أهميتها وضرورة الالتزام بها جعل بنك الجزائر يقدم رزنامة مرنة لأدل الالتزام بها.
- يتبنى بنك الجزائر التزامات أكثر صرامة في بعض الأحيان من التي وردت في توصيات لجنة بازل فمثلا نجد أن نسبة الملاءة التي يفرضها بنك الجزائر12% وهي بذلك أكبر من النسبة المحددة في إطار لجنة بازل والمقدرة ب 10, 5%.
- من خلال تتبع تغيرات معدل الملاءة المالية في بنك التنمية المحلية نجد أنه يعمل في إطار احترم كل القوانين والتنظيمات الصادرة عن بنك الجزائر الهادفة إلى التكيف مع المتطلبات اتفاقية بازل3 وكذا توصيات بنك الجزائر وهو ما يعني صحة الفرضية الرئيسية للدراسة.

الاقتراحات والتوصيات:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع وانطلاقا من ما توصلنا إليه من نتائج يمكن صياغة بعض الاقتراحات على النحو التالي:

العمل على توفير الظروف الملائمة للبنوك الجزائرية للالتزام بما تضمنته معايير لجنة بازل والالتزام بها بالنظر لما تقدمه من دعائم في مجال مواجهة المخاطر المحتملة.

- الاحتفاظ بمستويات مقبولة من السيولة تتوافق مع المعدلات الدنيا المطلوبة سواء من طرف بنك الجزائر أو لجنة بازل

من خلال إيجاد آليات جديدة لتعبئة المدخرات التي تمثل المورد الأساسي للبنك.

- ضرورة وضع وتفعيل هيئة مركزية على مستوى بنك وفروع لها على مستوى المديريات المركزية للبنوك تتولى مهمة الأشراف والرقابة على مدى التزام البنوك بمعايير الملاءة والأمان.

آفاق الدراسة :

في ختام هذا العمل, وبالنظر للظروف الاستثنائية التي تم فيها إنجازه، كان لا بد من ظهور بعض جوانب التقصير في بعض جزئيات الموضوع، كما نزد إلى جانب ذلك اقتراح بعض النقاط الجوهرية تستوجب الدراسة بشكل أعمق والتي نقترحها في شكل مواضيع مستقبلية كما يلي:

دراسة مقارنة لأثر تطبيق معايير بازل على إدارة مختلف المخاطر المصرفية بن مختلف البنوك العمومية والخاصة في الجزائر.

- مقارنة بين معايير لجنة بازل ومقترحات بنك الجزائر في مجال الوقاية من المخاطر المصرفية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع العربية

الكتب:

1) إبـراهيم الكراسـنة، **أطـر أساسـية ومعاصـرة فـي الرقابـة علـى البنـوك وإدارة المخـاطر**، ط 2، معهـد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2010.
2) أحمد خـان وطـارق حبيـب الله, **إدارة المخـاطر- تحليـل قضـايا فـي الصـناعة الماليـة الإسـلامية**, البنـك الإسلامي للتنمية - المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب, الطبعة, 2003.
3) أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى, إدارة الخطر والتأمين, دار الحامد, الأردن, 2007.
4) آسيا قاسيمي وحمزة فيلالي، المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفقا لمتطلبات لجنة بازل، بحث مقدم للمؤتمر الدولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة البويرة، يومي 11و 12ديسمبر2011.
5) بدران علي, **الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل (بازل2), دورية**: المحاسب المجاز- الفصل الثالث 2005 - العدد 23.
6) بـن علـي بلعـزوز، عبـد الكـريم قنـدوز، عبـد الـرزاق حبـار، إدارة المخـاطر، ط1, دار الـوراق للنشـر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
7) التهـامي عبـد المـنعم، **مقـررات لجنـة بـازل الثانيـة والثالثـة كمـدخل لتحقيـق اسـتقرار النظـام المـالي المصرفي**، النشرة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية،2010.
8) حـاكم محسن الربيعي وآخرون، **حوكمـة البنـوك وأثرهـا علـى الأداء والمخـاطرة**، ط 1، دار اليـازوري، الأردن،2011.
9) حسـن حـزوري، المخـاطر الواقعـة علـى المصـارف الإسـلامية، بحـث مقـدم للمـؤتمر الـدولي الرابـع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، سورية، يومي 01و02 جوان 2009.
10) حسن ناصر، **مقررات بازل2، مخاطر الائتمان-التشغيل- السوق**، المعهد المصرفي المصري، 2005.
11) حماد طارق عبد العال, **تحليل القوائم المالية**, الدار الجامعية- الإسكندرية, 2006.
12) **الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية** بحوث وأوراق عمل الندوة الدولية المنعقدة خلال الفترة 03-05 جمادى الأولى 1431ه الموافق لي 18-20 أفريل 2010م, دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع, عين مليلة, 2010.
13) د/ طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر أفراد-إدارات- شركات- بنوك مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، الدار الجامعية, 2007.
14) د/حماد طـارق عبـد العـال, **المشـتقات الماليـة (المفـاهيم -إدارة المخـاطر- المحاسـبة)**, الـدار الجامعيـة, الإسكندرية, 2003.
15) د/عبد السلام محمد خميس وأ د/ محمد عبد الوهاب العزاوي, **نظرية المؤامرة والانهيار المصرفي بين مقررات لجنة بازل وتقليل المخاطر المصرفية**, الذاكرة للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, بغداد, 2014.
16) الـرازي محمـد بـن أبـي بكـر بـن عبـد القـادر, مختـار الصـحيح, جـدة: دار الثقافـة الإسـلامية, 1406هـ-1986م.
17) الزدجـالي حمـود بـن صـنجور، **بحـوث فـي مقـررات لجنـة بـازل الجديـدة وأبعادهـا بالنسـبة للصـناعة المصرفية العربية**، اتحاد المصارف العربية، 2003.
18) زياد سليم رمضان ومحفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، دار المسيرة دار الصفاء، عمان، 1996.
19) سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشاة المعارف، ط2 ،الإسكندرية، مصر، 2008.
20) سـنقراط سـامر، قـرارات جديـدة للجنـة بـازل لـرأس المـال ،1مجلـة البنـوك فـي الأردن، العـدد 04، المجلد22،2003.
21) طارق عبد العال حماد, **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**, الدار الجامعية, 2003.
22) عبـد المطلـب عبـد الحميـد, **الـديون المصـرفية المتعثـرة والأزمـة الماليـة المصـرفية العالميـة**, الـدار الجامعية, الإسكندرية, 2009.

23) عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل ،3ط ،1الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2013.
24) فائزة لعراف، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،2013.
25) فلاح حسن عداي الحسني، ومؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر.
26) محب خلة توفيق، **الحراك النقدي والمصرفي المعاصر**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2011.
27) محمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية، الإسكندرية، 2004.
28) محمد محمود المكاوي, **البنوك الإسلامية ومأزق بازل من منظور المطلوبات والاستيفاء مقررات بازل 1و 2 و3,** ط1، دار الفكر والقانون، المنصورة، مصر،2013.
29) محمد مطر, إدارة الاستثمارات-الإطار النظري والتطبيقات العلمية, دار وائل, عمان-الأردن, الطبعة الخامسة, 2009.
30) مطر محمد, تيم فايز, **إدارة المحافظ الاستثمارية, دار وائل –عمان- الأردن**, الطبعة الأولى, 2005.
31) منير إبراهيم الهندي, الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر, المكتب العربي الحديث, القاهرة, الطبعة الرابعة, 1999.
32) المومني غازي فلاح, إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة, دار المناهج للنشر والتوزيع, عمان-الأردن, 2009.

المذكرات والرسائل:

1) سعيدي خديجة, إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل-دراسة حالة البنوك الإسلامية-, أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية, 2017/2016.
2) هاني أحمد محمود دبيك, العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل وربحية البنوك التجارية المحمية في فلسطين, لرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل, 2015.

المجلات والملتقيات:

1) حسن ناصر، **مقررات بازل2، مخاطر الائتمان-التشغيل- السوق**، المعهد المصرفي المصري، 2005.
2) سليمان ناصر، **المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد ،14جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.
3) سنقراط سامر، قرارات جديدة للجنة بازل لرأس المال ،1مجلة البنوك في الأردن، العدد 04،المجلد 22،2003.
4) مصطفي حسن بسيوني السعداني, **مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة المنظمات,** بحث مقدم إلى: المؤتمر الدولي (مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة), دولة الإمارات العربية المتحدة, الفترة 4-5 ديسمبر 2007.
5) **الملامح الأساسية لاتفاق بازل 2 والدول النامية**, سلسلة أوراق عمل, صندوق النقد العربي, 2004.
6) نجار حياة، **اتفاقية بازل 3وآثارها على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة جيجل، العدد 13، 2013.
7) نعيم سابا خوري, **اتفاقية بازل حول كفاية رأس المال البنوك**, مجلة اتحاد المصارف العربية, بيروت, لبنان, 1993.

التقارير والنشرات:

1) بنك الجزائر، النظام رقم 11-08المؤرخ في 28نوفمبر 2011المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

2) المادة 02من النظام 02-03 والمتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، بنك الجزائر، 2002/11/14.
3) المادة04 من النظام 90-01 والمتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، بنك الجزائر،1990/07/04.

المراجع الأجنبية:

1) The oxford illustrated dictionary-oxford university press, London.
2) Basel Committee On Banking Supervision Basel 2, international convergence of capital measurement & capital standards, a revised framework, June 2004.

الملاحق

الملحق رقم 01: الميزانية

Passif UNITÉ EN DA

PASSIF	DÉCEMBRE 2018	DÉCEMBRE 2017
BANQUE CENTRALE	0,00	0,00
DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÉRES	20 072 575 021,57	45 694 772 093,26
DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	858 443 334 041,61	709 308 392 749,19
DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	11 402 182 876,43	6 442 145 625,98
IMPÔTS COURANTS - PASSIF	7 746 277 855,64	7 030 781 784,37
IMPÔTS DIFFERÉS - PASSIF	0,00	0,00
AUTRES PASSIFS	17 059 371 691,48	6 406 181 339,11
COMPTES DE RÉGULARISATION	8 395 358 349,34	15 637 647 635,32
PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	5 722 236 998,77	5 207 339 785,27
SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT-AUTRES SUBVENTS D'INVESTS.	0,00	0,00
FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	17 201 024 459,30	9 933 701 973,47
DETTES SUBORDONNÉES	8 400 000 000,00	8 400 000 000,00
CAPITAL	36 800 000 000,00	36 800 000 000,00
PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00
RÉSERVES	40 951 167 901,22	31 149 457 580,80
ÉCART D'ÉVALUATION	-2 516 271 913,26	-1 714 846 221,26
ÉCART DE RÉEVALUATION	8 173 491 182,52	8 184 542 932,52
REPORT À NOUVEAU (+/-)	-5 279 639 611,20	0,00
RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	16 310 150 428,79	13 801 710 310,20
TOTAL PASSIF	1 048 881 259 282,21	902 281 827 588,24

Actif UNITÉ EN DA

ACTIF	DÉCEMBRE 2018	DÉCEMBRE 2017
CAISSES, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBIC, CENTRES CHÈQUES POSTAUX	126 050 840 285,83	63 864 653 241,98
ACTIFS FINANCIERS DETENUS À DES FINS DE TRANSACTION	8 183 650 050,47	99 681 908,53
ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	24 721 535 208,57	27 992 070 489,61
PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÉRES	66 990 735 874,34	58 737 844 820,76
PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTELE	768 449 254 595,30	699 977 106 389,59
ACTIFS FINANCIERS DETENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	8 994 029 817,87	9 053 740 789,04
IMPÔTS COURANTS - ACTIF	11 641 023 194,99	13 541 609 656,26
IMPÔTS DIFFERÉS - ACTIF	798 094 717,15	642 578 105,62
AUTRES ACTIFS	4 873 074 404,00	4 521 700 756,17
COMPTES DE RÉGULARISATIONS	9 491 831 871,66	6 200 523 118,62
PARTICIPATIONS FILIALES, CO-ENTREPRISES/ ENTITÉS ASSOCIÉES	6 090 179 606,16	5 940 124 572,96
IMMEUBLES DE PLACEMENT	8 499 549,54	9 760 398,62
IMMOBILISATIONS CORPORELLES	11 062 898 816,52	10 453 851 708,68
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	1 525 611 289,81	1 246 581 631,79
ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00
TOTAL ACTIF	1 048 881 259 282,21	902 281 827 588,24

الملحق رقم 02: جدول حسابات النتائج

Compte de résultats

UNITÉ EN DA

LIBELLÉ	DÉCEMBRE 2018	DÉCEMBRE 2017
INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	52 754 165 885,72	45 808 540 015,44
INTÉRÊTS ET CHARGES ASSIMILÉS	-13 097 613 641,35	-12 091 302 539,74
COMMISSIONS (PRODUITS)	7 796 092 477,96	6 692 140 036,46
COMMISSIONS (CHARGES)	-371 986 473,71	-202 193 094,84
GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	5 367 993,89	679 971,65
GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIF FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	75 928 506,85	26 712 299,76
PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	279 072 812,96	130 130 176,95
CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	-2 215 935,41	-44 416,79
PRODUITS NETS BANCAIRES	47 438 811 626,91	40 364 662 448,89
CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	-13 222 551 704,65	-11 897 987 598,93
DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEURS SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	-1 145 876 870,77	-879 292 602,88
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	33 070 383 051,49	27 587 382 247,07
DOTATIONS AUX PROVISIONS ET AUX PERTES DE VALEURS ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	-17 089 456 028,61	-19 089 764 103,04
REPRISE DE PROVISIONS DE PERTES DE VALEURS ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	5 725 397 121,86	8 445 997 964,75
RÉSULTAT D'EXPLOITATION	21 706 324 144,74	16 943 616 108,78
GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	30 251 200,00	17 548 125,88
ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES "PRODUITS"	3 896 865,56	2 899 979,54
ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES "CHARGES"	0,00	0,00
RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	21 740 472 210,30	16 964 064 214,20
IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-5 430 321 781,51	-3 162 353 904,00
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	16 310 150 428,79	13 801 710 310,20

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى التزام البنوك الجزائرية بمعايير الملاءة المصرفية وفقا لتوصيات لجنة بازل وكذا توجيهات بنك الجزائر, وقد تم ذلك تطبيقيا من خلال دراسة حالة بنك التنمية المحليةBDL.

من خلال قراءة مختلف الوثائق المالية الرسمية للبنك، وكذا تحليل معدلات تغيرات نسبة الملاءة المالية له لثلاثة سنوات متتالية من النشاط (2016،2017،2018)، تم الوصول إلى أن البنك يلتزم باحترام المعدلات الدنيا للملاءة المالية المطلوبة سواء من بنك الجزائر أو تلك التي تضعها لجنة بازل ضمن توصياتها.

الكلمات مفتاحية:الملاءة المالية, لجنة بازل, معيار كفاية رأس المال, بنك التنمية المحلية.

Abstract

The study aimed to determine the extent to which Algerian banks adhere to bank solvency standards in accordance with the recommendations of the Basel Committee as well as the directives of the Bank of Algeria, which was put into practice through a study of case of the local development bank (BDL)

By reading the various official financial documents of the bank, as well as by analyzing the rates of evolution of the financial solvency ratio of the latter during three consecutive years of activity (2016, 2017, 2018), it was concluded that the bank is committed to respecting the minimum financial solvency rates required, whether from the Bank of Algeria or those established by it. Basel Committee among its recommendations.

Keywords: Solvency, Basel Committee, Capital Adequacy Standard, Local Development Bank